مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٣٣

الاثنين ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغا مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

محورية الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/786)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

محورية الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/786)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي إثيوبيا وناميبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة ليبراتا مولامولا، الأستاذة الزائرة والمديرة المعاونة لمعهد الدراسات الأفريقية في كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن؛ والسيدة ناليدي مايتي، مديرة البرامجفي منظمة ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“؛ والسيدة ليندا فيلاكازي، مديرة البرامج في صندوق زانيلي مبيكي الاستئماني للتنمية.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة جان دارك بياي، المراقبة الدائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/786، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحّب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس عن عمل الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلّها في أفريقيا.

تعتمد جميع أعمالنا في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها على الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات. والاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي رئيسي في جميع أنحاء القارة. وأرحّب بقيادة معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي شارك في العديد من مناقشاتنا.

إننا نحرز تقدماً في منع نشوب النزاعات، بالتعاون مع شركائنا، في أنحاء كثيرة من أفريقيا. ففي غامبيا، على سبيل المثال، حال العمل المشترك الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والبلدان المجاورة قبل عامين دون تصاعد الأزمة السياسية ودعم الانتقال السلمي والديمقراطي. وفي مدغشقر، عملنا مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية لأجل تيسير الحوار الذي أسهم في إجراء انتخابات رئاسية سلمية في ذلك البلد في السنة الماضية. وثمة دور أساسي للمساعي الحميدة التي نبذلها، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، في معالجة التوترات السياسية في غينيا – بيساو. وأحثّ جميع الأطراف

على العمل من أجل إجراء انتخابات سلمية وشفافة وحرة ونزيهة في ذلك البلد في الشهر المقبل.

وفي الكاميرون، يعمل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا مع السلطات ومع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لدعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد وذلك من خلال إجراء حوار جامع. وقد نُشرت للتو الاستنتاجات التي خلص إليها الحوار الوطني في الكاميرون. ويتيح الاتفاق الموقع في الآونة الأخيرة في السودان، والذي تم التوصل إليه بوساطة من الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، فرصة للمجتمع الدولي لدعم السلام في مرحلة حساسة في بلد شهد نزاعاً ومعاناة رهيبين. كما يبذل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهوداً مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل دعم العمليات الانتخابية السلمية والشاملة للجميع في سيراليون ونيجيريا والسنغال.

(تكلم بالفرنسية)

يشكل الإرهاب خطراً متزايداً على القارة الأفريقية بأسرها وله آثار خطيرة على السلم والأمن العالميين. وفي منطقة الساحل، تهاجم الجماعات الإرهابية بانتظام قوات الأمن المحلية والدولية، بما في ذلك قواتنا لحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد حدثت حالة وفاة هناك أمس. والعنف آخذ في الامتداد إلى الدول الساحلية المطلة على خليج غينيا. وفي نيجيريا، تروّع جماعة بوكو حرام والفصائل المنشقة عليها المجتمعات المحلية وتعتدي على قوات الأمن، رغم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونشهد انتشاراً للشبكات الإرهابية في جميع أنحاء ليبيا وشمال أفريقيا، ممتدة عبر منطقة الساحل إلى حوض بحيرة تشاد، وهي تظهر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. وهذه معركة لا يحالفنا فيها النصر. وهي ليست مجرّد مسألة إقليمية، ولكنها خطر واضح ومباشر على السلام والأمن العالميين. وأرحّب بمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في الشهر الماضي في بوركينا فاسو، وكذلك بالالتزام المتجدد للدول الأعضاء في الجماعة بالمشاركة مالياً وعسكرياً في الكفاح ضد الإرهاب.

ويجب أن نسلّم بأن أثر الأزمة في ليبيا يتزايد وينتشر في طول المنطقة وعرضها فيما يتواصل عبور الأسلحة والمقاتلين عبر حدودها. وكما يعلم المجلس، يعمل ممثلي الخاص مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لمنع المزيد من تصعيد العنف وللتشجيع على العودة إلى العملية السياسية. وقد أرسلتُ سلفاً نسخة إلى رئيس مجلس الأمن من الرسالة الموجهة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي يُقدّم فيها اقتراح من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى المجلس. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا.

إن السلام في مالي أساسي أيضاً للسلام في منطقة الساحل الأفريقي. وعلى الرغم من الهجمات المروّعة التي وقعت في منطقة موبتي خلال الأسبوع المنقضي، آمل أن تؤدي الخطط الرامية إلى إجراء حوار سياسي جامع إلى تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام ٢٠١٥. وتضطلع بعثتنا لحفظ السلام – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – بدور حاسم في دعم تنفيذ الاتفاق وتحتاج إلى دعم مستمر وقوي.

إن العمليات العسكرية الأفريقية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، من بين عمليات أخرى، تستحق دعمنا الكامل. وأرحب بقرار رفع البعثة المتكاملة للقيود الجغرافية المفروضة على مخصصات لصالح القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، بيد أننا يجب أن نفهم أن ذلك وحده لا يكفي.

وأحث المجلس مرة أخرى على تزويد العمليات الأفريقية لحفظ السلام ومكافحة الإرهاب بولايات واضحة مدعومة بدعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به من خلال الاشتراكات الإلزامية.

إن التنمية المستدامة الشاملة للجميع غاية في حد ذاتها؛ كما أنها من أنجع السبل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاعات والتطرف والإرهاب. ويكتسي التصدي للفقر وعدم المساواة، وتعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان أهمية حاسمة لمنع نشوب النزاعات وبناء جماعات ومجتمعات قادرة على الصمود. وهذه الأهداف أساسية بالنسبة لكل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونعمل بشكل متناغم مع الاتحاد الأفريقي، من خلال جهودنا المشتركة للتنمية المستدامة، من أجل بناء السلام والازدهار في أفريقيا مع التركيز الشديد على الشمولية، وحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين. فالمشاركة الهادفة للمرأة والدور القيادي لها سيعززان استجاباتنا وهما أمران أساسيان لتحقيق السلام الدائم.

ومعالجة أزمة المناخ تدبير حيوي آخر من التدابير الوقائية. فالمخاطر المتصلة بالمناخ، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات وتغير أنماط هطول الأمطار، كثيرا ما تتداخل مع عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية. ويجب علينا الإسراع بتخفيض انبعاثاتنا لمنع العواقب التي ستكون كارثية على التنمية المستدامة والأمن في جميع أنحاء أفريقيا، وتكثيف الدعم المقدم لأكثر البلدان تضررا. فلا جدال اليوم في أن تغير المناخ قد أدى إلى تفاقم التحديات الأمنية، ولا سيما في منطقة الساحل.

إن ما يقرب من نصف سكان أفريقيا البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة دون سن ١٥ عاما. ويجب أن يكون التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل للجيل الحالي عنصرا أساسيا في أي استراتيجية إنمائية. وعلى نحو ما شهدنا في الآونة الأخيرة في السودان، فإن النساء والشباب هم البناة الرئيسيين للمجتمعات السلمية. وأحث المجلس على العمل معهم ومن أجلهم بمزيد من الفعالية.

(تكلم بالإنكليزية)

وعندما يفشل المنع، تعمل الأمم المتحدة مع شركائنا على التخفيف من المعاناة وتسوية النزاعات وبناء سلام مستدام. ونؤيد بقوة مبادرة الاتحاد الأفريقي ”إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“ باعتبارها أساسا للنهوض بالسلام والأمن، وبناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا. وأثني على مجلس الأمن لقراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن هذه المبادرة وللتأكيد على دور الشباب. إن تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن تقوم على أساس الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي تم الاتفاق عليه في عام ٢٠١٧. وقد اتضح ذلك مرة أخرى في شباط/فبراير عندما اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن الخطوات المتخذة نحو إنهاء النزاع في أفريقيا عن طريق تعزيز التعاون والشراكة على المستوى الدولي (انظر S/PV.8473).

إن أكبر بعثاتنا لحفظ السلام موجودة في القارة الأفريقية، حيث يعمل أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من حفظة السلام. وأفريقيا الآن هي أكبر منطقة مساهمة بقوات. ونحن مدينون لذوي الخوذ الزرق بدعمنا القوي والموحد من خلال توفير تمويل قوي وولايات قوية. وأثني على تعاون المجلس مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مع مجلس السلم والأمن. فالأمم المتحدة تعمل في جميع أنحاء القارة بتعاون ثابت ووثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

وليست جمهورية أفريقيا الوسطى سوى أحد الأمثلة على ذلك. فالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات تتعاون في دعم الاتفاق السياسي التاريخي للسلام والمصالحة الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير من أجل إنهاء العنف ضد

المدنيين، وتعزيز بسط سلطة الدولة، وتحقيق التنمية الاجتماعية في ذلك البلد الذي دمره النزاع.

من الصعب قياس حجم منع نشوب النزاعات وقد لا يستأثر بعناوين الأخبار، ولكن عدم الاهتمام به في الأخبار إنما هو خبر طيب للناس الذين نعمل من أجلهم. إن منع نشوب النزاعات يجلب مكاسب هائلة. ويعتمد منع نشوب النزاعات وحلها على مشاركة الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب وجود موقف دولي موحد والتزاما بالأهداف المشتركة. وثمة حاجة إلى المشاركة القوية للمجلس في جهود المنع المبذولة في القارة الأفريقية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، وهي موضع تقدير أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولامولا.

السيدة مولامولا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن الأهمية المحورية للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها في تناول خطة السلام والأمن في أفريقيا. ويشرفني وبكل تواضع أن أكون بين مقدمي الإحاطات الإعلامية المدعوين وأن تتاح لي الفرصة الأولى لأتشاطر مع المجلس تجربتي وندائي فيما يتعلق بدور المرأة في بناء السلام وحل النزاعات. وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وهو شهر هام في تاريخ الأمم المتحدة.

إن العالم بأسره يشهد تآكل تعددية الأطراف وإسهامها في جعل العالم مكانا أفضل لنا جميعا للعيش فيه. ومناقشة المجلس للأهمية الفائقة للدبلوماسية الوقائية تذكير صارخ بأننا لم نرق إلى علة وجود الأمم المتحدة التي أعلنا فيها نحن الشعوب عن تصميمنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وحيث إن المجلس يجري مداولات بشأن الخطوات الهامة اللازمة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية، أود أن أبرز بعض المسائل الناشئة عن تجربتي الشخصية وعمليات السلام المختلفة التي شاركت فيها، فضلا عن المنابر النسائية التي كان لي شرف المشاركة فيها.

لقد جئت من تنزانيا، وهي بلد اضطلعت فيه بدور استثنائي في مجال حل النزاعات والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى وخارجها. ولذلك أود أن أقول إن مساري الوظيفي قد جعلني أتناول مسائل حل النزاعات وإدارة النزاعات والسعي للتوصل إلى حلول عن طريق التفاوض. وقد كان لي شرف العمل كأول أمينة تنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويمكن تعقب تطور تلك المنظمة من الإبادة الجماعية في رواندا والحروب التي عانت منها منطقة البحيرات الكبرى بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤. ويشكل هذا الإطار الإقليمي استجابات إقليمية للنزاعات العنيفة والإبادة الجماعية التي ابتليت بها المنطقة.

لقد تمت تجربة كل مبادرة سلام وتدخل وعملية وساطة ومفهوم وإطار وصك قانوني في منطقة البحيرات الكبرى. وكان التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشأ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بمثابة معلم بارز برهن على الإرادة السياسية القوية لدول المنطقة في بناء الهياكل وتوسيع نطاق المسؤولية عن المنع خارج نطاق الحكومات. وبذلك أصبح المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية مشاركين في الأمر. وقد أنشئت آليات المتابعة، بما في ذلك مؤتمر قمة رؤساء الدول والمجلس الوزاري الإقليمي والأمانة العامة وآليات التنسيق الوطنية، لكفالة اتخاذ التدابير الملائمة لمنع تصاعد النزاعات وتحولها إلى أعمال عنف وفظائع جماعية.

ويتطلب تعقد القضايا التي ينطوي عليها العنف الدوري أن تستند أي محاولة لمعالجة قضايا السلام والأمن في المنطقة

وفي القارة الأفريقية إلى إطار ونهج إقليميين لأنه من المرجح أن تكون بلدان المنطقة أدرى من الجهات الفاعلة الخارجية بالحالة على أرض الواقع. وعلى الرغم من أنه جرى على مر الزمن التشكيك في تقييم شرعية ودور بلدان المنطقة التي تتشاطر مصالح مشتركة – وقد كتب العلماء الكثير عن ذلك – أود أن أؤكد أنه على الرغم من الحالات القليلة التي لا تزال غير مستقرة سياسيا، فضلا عن المسائل الكثيرة المعلقة، فإنه أمكن على الأقل إسكات دوي المدافع في ذلك الجزء من المنطقة في الوقت الراهن.

لقد حملت على كاهلي مسؤولية هائلة تتمثل في تحويل الموروثات ودورات النزاعات العنيفة والإبادة الجماعية إلى تعايش سلمي بين المجتمعات المحلية والبلدان في المنطقة على نحو مستدام. ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، ولكن كما يقول المثل، إذا كنت تريد إنجاز شيء ما، فعليك بإسناده إلى امرأة، وإذا كنت تريد من يتكلم عنه جيدا، فأوسد أمره إلى رجل. فقد كانت مهمتي تيسير الحوار لمنع واحتواء وإدارة الحالات التي يُحتمل أن تؤثر على السلام والأمن والسعي إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع أعمال عدائية داخل الدول وفيما بينها.

ولدى مطالعتي لتقرير عن عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية، يؤسفني أن أرى أن استخدام المساعي الحميدة للأمين العام عن طريق إيفاد مبعوثين وممثلين خاصين إلى مناطق النزاع يهدف إلى محاولة منع تصاعد النزاعات أو الأزمات، أكثر منه إلى محاولة منع وقوعها من الأساس. وقد أُبلغ عن تحقيق نجاح في مالي وبوركينا فاسو وكولومبيا وفي أماكن أخرى، ولكنه عادة ما يكون نجاحا محدودا جدا يأتي بعد فوات الأوان. وأود أن أُذكر المجلس بأنه في ذروة الأزمة السياسية في بوروندي، كان يُفترض أن تضطلع التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام بمهمة هناك. وعلى أرض الواقع، كنا ننتظر بفارغ الصبر تعزيزات من لجنة بناء السلام. ولكن المهمة أُلغيت في آخر لحظة بسبب ما سُمي الحالة الأمنية في البلد، في حين كان قادة من المنطقة يتدفقون إلى بوروندي.

أتحول الآن إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأنه بالنظر إلى مقدمي الإحاطات المتحلقين حول الطاولة، أفترض أن الخطة ستكون أحد مجالات التركيز في مناقشة اليوم. خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادة العالم من جديد على الدور المهم للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ودعوا إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وسلموا للمرة الأولى بوجود صلات بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، وإضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وقعت الأمم المتحدة وقادة منطقة البحيرات الكبرى – وهي المنطقة التي أعرفها خير معرفة – الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في شباط/فبراير ٢٠١٣ وأنشأوا منتدى المرأة لدعم الاتفاق. ويوفر منتدى المرأة لتلك المنطقة المضطربة، وأنا جزء لا يتجزأ منه، إطارا لتعزيز الدور المهم للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية في المنطقة ويسهم في إحلال الاستقرار المنشود من خلال المشاركة في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة، من بين أمور أخرى.

ويتمثل الشيء الرائع، الجدير بالذكر هنا، في أنه على الرغم من أن السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى حينذاك، هي كانت صاحبة مبادرة إنشاء المنبر وهي من أطلقته، فإن خلفيه، السفير جينيت والمبعوث الخاص الحالي السفير شيا، وهما رجلان، حققا نجاحا هائلا في جعل هذا المنبر برنامجهما الرئيسي للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في المنطقة. ولم يكن ليتسنى نشر بعثات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بوروندي

وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان لولا دعمهما الكامل من حيث الموارد والإرادة السياسية. وأود أن أثني عليهما بوصفهما نموذجين ممتازين، قولا وعملا، في حملة HeForShe (الرجل نصير المرأة).

على الرغم من كثرة الصكوك وخطط العمل الوطنية وآليات التنفيذ، فإن المرأة لم تحظ بعد بتمثيل متساو أو بتأثير ملموس على السياسات المتعلقة بالسلام والأمن. وربما لا يزال العنف ضد المرأة أكثر انتهاكات حقوق الإنسان تفشيا في القارة الأفريقية وفي منطقة البحيرات الكبرى على وجه الخصوص. وتُظهر عدم مشاركة المرأة الأفريقية في عمليات الوساطة الرسمية وعلى طاولة المفاوضات في عمليات السلام، خصوصا، مجالا هاما من مجالات الخطة الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال تنفيذه سيئا.

وعلاوة على ذلك، فإن الإسهامات الكبيرة للمرأة في مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات على الصعيدين دون الوطني والمحلي ودورها القوي فيها لا تزال غير معترف بها إلى حد كبير ولا تحظى سوى بدعم ضعيف. وإزاء هذه الخلفية، اتخذ الاتحاد الأفريقي قرارات تاريخية أدت إلى إنشاء شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والتي تُسمى رسميا FemWise-Africa. وقد أقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طرائق عملياتها في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧ وأقرها مجلس الأمن في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ في اجتماع عُقد بصيغة آريا. وإذا أذن لي المجلس، أود أن أقدم المزيد من الإيضاح عن شبكة النساء الأفريقيات، التي أرى أنها ذات صلة مباشرة بأهداف هذه المناقشة بشأن الدبلوماسية الوقائية والسلام والأمن في أفريقيا.

إن شبكة النساء الأفريقيات، كما يوحي اسمها، تهدف إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة في سياق منظومة السلم والأمن الأفريقية. وتوفر الشبكة منبرا للدعوة الاستراتيجية وبناء القدرات وإقامة الشبكات بهدف تعزيز تنفيذ الالتزامات بشأن إشراك المرأة في صنع السلام في أفريقيا. وتشمل أولوياتها إضفاء الطابع المهني على دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة على المسارات ١ و ٢ و ٣ وكفالة قناة لمشاركتها المجدية والفعالة في عمليات السلام. وإجمالا، تستهدف الشبكة سد الفجوات بين جهود الوساطة على المسارات ١ و ٢ و ٣ وتحقيق تضافر الجهود الرامية إلى تنفيذ عمليات سلام شاملة للجميع ذات نتائج مستدامة.

وقد زرنا بوروندي في حزيران/يونيه في إطار بعثة سلام مشتركة بين شبكة النساء الأفريقيات ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، تحت قيادة السيدة كاثرين سامبا – بانزا، الرئيسة المؤقتة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى والسيدة سبيسيوزا كازيبوي، النائبة السابقة لرئيس أوغندا وهي الآن عضو في فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي. وكان الهدف من البعثة هو العمل مع السلطات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إشراك المرأة والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الحوار. ونعتقد أن الوقت قد حان لإشراك جميع أصحاب المصلحة في هذه الدبلوماسية الوقائية في بوروندي على وجه الخصوص، فيما يتأهب البلد لإجراء انتخابات عامة في العام المقبل.

إن أكثر ما أثار دهشتنا هو كيف تجاوبت جماعة البارونديي مع شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وجهودها المحلية. لقد شكلوا بدعم من وزارة الشؤون الجنسانية أفرقة وساطة على المستوى المجتمعي، والتي كانت مستوحاة من شبكة النساء الأفريقيات بغية التخفيف من حدة النزاعات والتوتر بين المجتمعات قبل أن تتصاعد إلى مستوى الأزمات. وهذا مثال للممارسة الجيدة للدبلوماسية الوقائية على الصعيدين المحلي والشعبي، والتي تحتاج إلى التعزيز والدعم إذا أردنا تحقيق سلام وتنمية مستدامين في ذلك البلد.

يُشرك الاتحاد الأفريقي النساء في مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وقد اجتمعنا في قسنطينة بالجزائر لننظر في أفضل السبل لكي نؤدي دورنا في ضمان تحقيق الاتحاد الأفريقي لتلك التطلعات. وسوف نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية لهذه التطلعات التي تشكل علامات بارزة، بما في ذلك ذكرى مرور ٢٠ عاماً على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ ومرور ٢٥ عامًا على منهاج عمل بيجين، والذي هو نموذج للحصة الجنسانية البالغة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة؛ وبطبيعة الحال إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. والسؤال هو هل سيصمت دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠؟

إن شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي أطلقتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل مشترك في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبالشراكة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، هنا في مقر الأمم المتحدة، تهدف إلى تعزيز القيادة النسائية في الحكم والسلم والأمن من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة في ضمان أداء المرأة لدور مهم في إسكات دوي المدافع من خلال الدعوة وتوعية المجتمعات. وبصفتي منسقةً لمحور السلم والأمن في الشبكة فإنني أدعو المجلس إلى الإشادة بهذه الجهود ودعم الشبكة بالموارد اللازمة من أجل إحداث التغيير.

وأنا فخورة بأن أبلغكم بأن الشبكة، تحت القيادة القديرة لنائبة الأمين العام أمينة محمد، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، قد حددت الهدف المتمثل في اتخاذ إجراءات مستدامة وملموسة للمرأة في أفريقيا، وذلك تمشيا مع التزامات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالوقاية وتقديم حلول ملموسة على أرض الواقع. ولا تحتاج النساء إلى إثبات تأثيرهن الحقيقي في إيجاد حلول لدوافع الصراعات المسلح والتشرد. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يعززن دورهن الاستباقي في بناء السلام والتنمية المستدامة.

لقد شجعتني مبادرة الأمين العام لجعل الوقاية أولوية قصوى في تحقيق السلام والتنمية. وجلسة اليوم هي دليل واضح على التزام الدول والمجلس باتخاذ تدابير مدروسة لمنع نشوب الصراعات ووقوع الأعمال الإجرامية الوحشية الجماعية في أفريقيا وجميع أنحاء العالم. إن نداءي المتواضع إلى المجلس هو أن نوجه أموالنا إلى المكان المناسب، أي أن نستثمر في منع نشوب الصراعات والجهود التي تستهدف الأسباب الجذرية لدوافع العنف.

لقد حان الوقت لرؤية النساء ليس بصفتهن ضحايا بل بصفتهن عناصر للدبلوماسية الوقائية ومحفزات لبناء السلام. ويشرفني مرة أخرى أن أكون عضوة في الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام التابع للأمين العام، والذي مُنحت فيه الأولوية لبرامج تمكين المرأة والشباب. ومع ذلك ما زلنا غير قادرين على إشراك المنظمات النسائية المحلية بفعالية وبشكل هادف، وذلك بسبب اللوائح والمعايير المالية المعرقلة التي تحكم عمل الصندوق. يجب تغيير تلك الأمور بما يتماشى مع التزام الأمين العام بكفالة قيام المرأة بدور مفيد في الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات وبناء السلام والتنمية المستدامة.

وفقا لما سبق ذكره، دعوني أختتم بياني ببعض التوصيات.

أولاً وقبل كل شيء، حين يتناقش المجلس بشأن الدبلوماسية الوقائية ليست هناك حاجة إلى إعادة اختراع العجلة لأن الآليات والأطر والصكوك القانونية اللازمة موجودة بالفعل، بما في ذلك الآليات الإقليمية مثل خطط العمل الوطنية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي لا تزال غير منفذة بسبب نقص الموارد، وربما نقص الإرادة السياسية.

ثانيا، أود أن أؤكد أن النهج الإقليمي أو دون الإقليمي هو النهج الأنسب وينبغي أن يكون هو آلية الاستجابة الرئيسية للدبلوماسية الوقائية في أفريقيا.

ثالثا، نحن نرى أن التكاليف السنوية لتشغيل قوات حفظ السلام – أكثر من بليون دولار في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال – ستحقق الكثير نحو تنفيذ خطط العمل الوطنية التي من شأنها أن تترجم الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى السياسات والبرامج الوطنية للعديد من البلدان الأفريقية.

رابعا، أدعو المجلس إلى دعم وتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية الأفريقية والنساء العاملات في منع نشوب الصراعات والوساطة من خلال شبكة النساء الأفريقيات ومنصات نسائية أخرى. يجب أن يكون التركيز على المنع الاستباقي لنشوب الصراعات، قبل تصاعدها، بدلاً من المنع القائم على رد الفعل والذي يتم فيه منعها من التصاعد بعد أن تكون قد نشبت. لن يكون للمبادرات المختلفة المتخذة على الصعيدين الدولي والإقليمي أي تأثير في ضمان الملكية المحلية للاستدامة إذا كانت تعمل بمعزل عن المبادرات المحلية. وكما ورد في بيان الأمين العام، اضطلعت الكتل الإقليمية بدور حيوي في حل النزاعات من خلال جهود الوساطة رغم التحديات التي تواجهها. فيجب تمكينها ودعمها.

خامساً، هناك حاجة إلى وضع نهج كلي وشامل يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد وضعتا النساء والشباب في صلب طموحاتهما. وغني عن القول إن التآزر والتعاون بين مختلف المؤسسات والمجتمعات الناشطة في هذا المجال أمر ضروري. إنني أشارك في أطر وقائية مختلفة، بما في ذلك مبادرة التحرك العالمي ضد أعمال الإجرام الجماعية الوحشية، والتي يرد ذكرها في تقرير الأمين العام عن مسؤولية الحماية (S/2019/463). هذه شبكة عالمية وشاملة من الشركاء تقودها الدول وتدعمها الحكومة السويسرية وتعمل في مجال منع وقوع الأعمال الوحشية. إنها تسعى إلى دعم الدول التي ترغب في وضع هياكل وطنية لمنع أعمال الإجرام الوحشية. أدعو مجلس الأمن إلى العمل بشكل وثيق مع مثل هذه المؤسسات.

أخيراً، الحوار والوساطة نهجان حيويان للقوة الناعمة ينبغي تعزيزهما لأن المجلس يتناول الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية وقيمتها.

بصفتي ناشطة سلام ومناصرة للقيادة النسائية، وهي المادة التي أقوم بتدريسها، دعوني أختتم بياني هنا بالاقتباس عن مقولة شهيرة في بوروندي، وهي أن ”لا شيء بشأننا يكون بدوننا“. نحن هنا وراغبون ومستعدون للانتشار في أية مهمة للسلام أو الوساطة أو في أية قوات لحفظ السلام. ليست هناك حاجة للنظر بعيدا. شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة هما تحت تصرف الأمين العام إذا كان بحاجة إلى نساء قادرات ومؤهلات لمساعدته في مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية.

المطربة الأسطورية من جنوب أفريقيا، إيفون تشاكا تشاكا، كانت قد وصفت النساء بأنهن رجال منظمون بشكل جيد. ونحن جميعا في هذا الأمر معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولامولا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مايتي.

السيدة مايتي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

إسمي ناليدي مايتي وأنا أمثل منظمة تسمى ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“، انضممت إليها في سن ١٨ عامًا. وهي عبارة عن منتدى نسائي جنوب أفريقي مستقل ملتزم بتوفير

منصة لكل امرأة لإسماع صوتها من خلال الحوار من أجل تحسين وضع المرأة في بلدنا.

وقد ولدت منظمة نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار من عملية متكاملة قامت على الأخوة والتضامن. وبدأت الرحلة في عام ٢٠٠٢ في فترة الحوار بين الكونغوليين الذي عقد في صن سيتي وهو منتجع للمؤتمرات والعطلات في جنوب أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المحاولة الثانية، حيث انهار الحوار الأولي في إثيوبيا. وشاهدنا نحن، كمواطنين من جنوب أفريقيا، على غرار بقية العالم، الإجراءات على شاشات التلفزيون لدينا، راجين أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام مشترك في نهاية المطاف. لكن الغياب الواضح لمواطني جنوب إفريقيا العاديين في المحادثات وحولها أوحى لمجموعة من النساء فكرة تنظيم أنفسهن والسفر في سياراتهن إلى صن سيتي. وعند وصولهن لم يكن هدفهن التدخل في شؤون جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل جئن برسالة واحدة بسيطة للغاية مفادها التعهد بتضامنهن مع نضال نساء ذلك البلد. وقد آلمتهن رؤية التوترات والقلق في صفوف النساء المشاركات في العملية وكيف أن مشاركتهن لم تكن أساسية، بل هامشية في المحادثات.

وكما أقر بذلك القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا في أوقات النزاع. وأدركت مجموعة من نساء جنوب أفريقيا الباب الذي تأتي منه الريح، بعد أن مررن بالتجربة المباشرة للانتقال السياسي في بلدهن منذ ثماني سنوات فقط، واكتشفن معنى شعور المرء بالرغبة في إحلال السلام مع عدم القدرة على إسماع صوته. وقد استُقبل ذلك الوفد المصغر للمجتمع المدني استقبالًا حسنا، مما أطلق عددًا من الأنشطة. وكان أهمها الحوار نساء الكونغو وجنوب أفريقيا الذي عُقد في جوهانسبرغ في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ بناء على طلب النساء الكونغوليات، وأيده رئيس فريق تيسير الحوار بين الكونغوليين الراحل السير كيت كيتوميلي جوني ماسيري.

وحضر الحوار حوالي ١٢٠ امرأة كونغولية و ١٨٠ امرأة من جنوب أفريقيا، وكان الغرض منه مزدوجا. حيث كان الغرض الأول تيسير الحوار بين النساء الكونغوليات. وقد بدأ الحوار في جو من التوتر الشديد. وكما يتبادر إلى الذهن، أتت النساء من مختلف الأحزاب والفصائل المتحاربة، وبالتالي كان الحوار صعباً بل شبه مستحيل في البداية. أما الغرض الثاني فتمثل في تقاسم وفد جنوب أفريقيا الخبرات والاستراتيجيات فيما يتعلق بالآليات والقوانين المؤسسية بهدف تهيئة بيئة لتحرر المرأة وتمتعها بالمساواة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي أعقاب نجاح الحوار، قررت النساء الكونغوليات عقد مؤتمر للمتابعة في كينشاسا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وأنشأن خلال المؤتمر بشكل جماعي إطارًا للحوار بين الكونغوليين من أجل إدماج المرأة وكفالة مشاركتها الفعالة في العملية الانتقالية. ومارسن الضغط من خلال المجموعة الجديدة على مختلف الأطراف المتفاوضة للتوقيع على اتفاق نهائي. ومن خلال عملية الحوار أظهرت النساء الكونغوليات رغم الانقسامات التاريخية العميقة الجذور أنه حتى لو تضرر الإنسان من النزاع أو كان طرفا فيه، فإن ذلك لا يعني استحالة العمل على تحقيق هدف مشترك يتجلى في إحلال السلام والاستقرار في بلده.

وأدت تلك التفاعلات مع النساء الكونغوليات إلى إدراك نساء جنوب أفريقيا الحاجة إلى التفكير في مسيرتهن منذ إحلال الديمقراطية. وكشفت لنا العملية مع أخواتنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية أننا افترضنا وجود التماسك والوحدة بيننا، ولم يكن الحال بالضرورة كذلك. وأدركت النساء أنهن سلمن زمام أمورهن للحكومة بعد عام ١٩٩٤، مما ترك فراغا لا، سيما على مستوى القاعدة الشعبية، كما أدركن وجود حاجة ماسة إلى صوت جماعي يمثل مصالح المرأة في جنوب أفريقيا الجديدة ويمكّن المرأة من الاضطلاع بدور أنشط في كفالة إسهامها في بناء الدولة وإدامة السلام.

وهذا الذي أدى إلى نشأة منظمة نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار، خلال اجتماع عُقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ وحضره حوالي ١ ٠٠٠ امرأة من جنوب أفريقيا من جميع المشارب. واستند نموذجنا للحوار المصمم بعناية إلى ثلاثة مبادئ توجيهية رئيسية تأثرت إلى حد كبير بالدروس المستفادة من تفاعلاتنا مع أخواتنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً، تم إنشاء منبر غير حزبي حيث شُجعت النساء على التعبير عن آرائهن الفردية وليس عن المنظمات التي ينتمين إليها.

ثانيا، طرحت مسألة تنويع المشاركة النابعة من إدراك أن النساء لسن مجموعة متجانسة وأننا منقسمات لأسباب عدة كالعرق واختلاف المعتقدات الدينية والانتماءات الطبقية والسياسية على سبيل المثال لا الحصر. وشكل ذلك أيضًا وسيلة للابتعاد عن الاتجاه العالمي السائد لدى النساء المتعلمات ونساء الطبقات المتوسطة اللواتي يتحكمن في جدول أعمال النساء الريفيات والفقيرات في المناطق الحضرية ويتحدثن باسمهن. ويشكل هذا الإدماج العمود الفقري للنموذج لأنه لا يمكن تحقيق نتائج مشروعة بواسطة عملية غير شاملة للجميع.

أما المبدأ التوجيهي الثالث فيتمثل في تخصيص مساحة تتيح الخصوصية والتأمل، بعيدًا عن مرأى ومسمع الكاميرات، حيث يمكن للمرأة التعبير عن آلامها حتى ولو بصفة مؤقتة، ومعاناتها من الصدمات والتوترات الحالية. وقد نتجت عن ذلك ألفة بين الأخوات وفهم مشترك لقواسمنا المشتركة وأصبح أساسًا للحوار الصادق والفعال.

ومنذ تلك اللحظة، تطورت المنظمة لتصبح علامة بارزة تبنتها نساء جنوب أفريقيا بكل إخلاص. ومضت قُدما فاستضافت ١٠ حوارات وطنية توال بعدها العديد من الحوارات على المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمع المحلي اعتُمدت نموذجا للمنظمة. وتشمل النجاحات المحلية الرئيسية التي حققتها المنظمة تيسير أخذ أصوات النساء وخبراتهن بعين الاعتبار في خطة التنمية الوطنية. كما قادت المنظمة ومارست الضغط من أجل إنشاء وزارة للمرأة، كما مارست الضغط من أجل وضع نموذج للقضاء على الفقر، عرضته ونفذته بالاشتراك مع الحكومة. وفي إطار برنامج حوار السلام والمصالحة لعموم أفريقيا، واصلت المنظمة تسهيل الحوار مع نساء بوروندي قُبيل انتخابات عام ٢٠٠٤، ومع نساء السودان في عام ٢٠٠٧. كما سهلت حوار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٦، وشاركت في بعثات مراقبة الانتخابات في مختلف البلدان الأفريقية.

ومن خلال هذه الحوارات التي جرت على مر السنين، يمكن القول بإيجاز إن جهود منتدى نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار سهّلت الشراكات بين النساء والهيئات الوطنية والدولية لوضع البرامج المجتمعية والمحلية والوطنية والقارية. ومن خلال استخدام الحوار أسهمت المنظمة في تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي بهدف تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار في المجتمعات المحلية وفي القارة، وبالتالي توفير مساحة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر.

وفي الختام أود التأكيد على إيمان المنظمة بأن الحوار هو أداة مهمة لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام بشكل عام في المجتمعات النامية ومجتمعات ما بعد النزاع. وفي معظم الأحيان يتم النظر إلى مبادرات مثل نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار على أنها نُهج مُيسَّرة للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. ونتيجة لذلك تهمل أغلبية استراتيجيات ما بعد النزاع مثل هذه المبادرات، وغالبًا ما تعطي الأولوية للجوانب العسكرية والمسائل المتعلقة بالبنية التحتية وغيرها من قضايا التنمية. وتلك قضايا مهمة ينبغي أن تحظى بالأولوية؛ بيد أنه من الضروري أن تدرك الحكومات أن مشروع إعادة بناء الروابط المجتمعية المحلية والاعتراف بألم المواطنين وصدماتهم والاستثمار النشط في تعافي الأمم هو أمر في غاية الأهمية وليس بأي حال من الأحوال مسألة ميسرة.

وقد يكون الاستثمار في آليات الحوار البناء على جميع مستويات المجتمع، نعمة منقذة للمجتمعات المحلية الهشة والمضطربة. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن تلك الحوارات، على الرغم من فعاليتها، ينبغي ألا تكون جهدا كبيرا يُبذل لمرة واحدة. وأهم دروسنا المستفادة من تدخلات منظمة ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“ هو أن الحوار يجب أن يكون متسقا ومتواصلا، وإلا فإن الفوائد الإيجابية للتفاهم والاتفاقات التي يتم التوصل إليها أثناء الحوار يمكن أن تضعف ويمكن أن يتجدد العنف.

ويتطور منبر ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“ تدريجيا ولا يزال ينافح عن مصالح المرأة في جنوب أفريقيا. غير أن نطاق عمله بدأ يتقلص نظرا لعدم توافر الموارد الكافية. وقد أدى ذلك التراجع في الحضور إلى نشوء فراغ مرة أخرى، فيما تتوق نساء جنوب أفريقيا إلى إعادة تنشيط المنبر. وقد بلغ معدل العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك قتل الإناث والاغتصاب، مستويات غير مسبوقة في جنوب أفريقيا ونحن نحتل مرتبة متدنية على ”مؤشر السلام العالمي“. وهذه ليست سوى بعض المؤشرات للأسباب التي تستدعي الحفاظ على مبادرات مثل منبر ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مايتي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيلاكازي.

السيدة فيلاكازي (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أعبر عن امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وكما سبق القول، فإن اسمي ليندا فيلاكازي وأنا من جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا. إنني أفريقية وأهتم اهتماما شديدا بالمساواة في المعاملة بين جميع الناس، وخاصة النساء، وبإدماجهن في المجتمع على جميع مستوياته. وأنا أعمل في صندوق زانيلي مبيكي الاستئماني للتنمية، حيث أنسق منبر ”حوار النساء الأفريقيات“، الذي أُطلق في عام ٢٠١٨.

لقد أدت خبرتنا الجماعية المكتسبة من المسيرة الناجحة التي بدأت قبل ١٦ عاما لمنبر ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“، كما سبق وذكرت زميلتي ناليدي مايتي، إلى نجاح عدد مذهل من النساء الأفريقيات في شغل مناصب هامة مختلفة على الصعيدين المحلي والعالمي، الأمر الذي نشيد ونحتفي به؛ غير أننا، نلاحظ أننا كقارة، لم ننشئ بعد آلية تساعدنا في التعرف على تجاربهن وخبراتهن والاستفادة منها لفائدة الجميع.

وقد أوضح لنا ذلك بشكل أكبر أننا كقارة نفتقر إلى آلية تمكننا من التلاقي كنساء أفريقيات على التراب الأفريقي. فعادة ما يجمعنا الآخرون خارج القارة على حسابهم ووفق جدول أعمالهم. وعلى سبيل المثال، نحن نجتمع في المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي في دافوس وفي لجنة وضع المرأة وفي العديد من المحافل الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه التجارب ضرورية، فإن نتائجها في الغالب لا تُترجم إلى قيمة حقيقية لجموع الأفارقة في القارة، وخاصة النساء المهمشات.

وشجعنا ذلك الاكتشاف على نقل نموذج منبر ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“، كما استعرضته زميلتي في وقت سابق، إلى القارة ككل. وبدعم من الكثير من النساء الأفريقيات، نجحنا في تدشين منبر ”حوار النساء الأفريقيات“ في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والذي عُقد على مدى خمسة أيام وحضرته ١ ٠٠٠ امرأة من ١٦ بلدا من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها. وتم التدشين في جوهانسبرغ. وإذ يحفزنا ذلك التدشين الافتتاحي الناجح، نتأهب الآن لاستضافة حوار عام ٢٠١٩ بمشاركة مجموعة أخرى مكونة من ١ ٠٠٠ امرأة من جميع البلدان الأفريقية الـ ٥٥، وهو إنجاز لم يسبق له مثيل سيحدد سقف الحوارات المستقبلية.

وقد صُمم منبر ”حوار النساء الأفريقيات“ على غرار نموذج منبر ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار“ ليكون شاملا ومفتوحا للجميع وغير هرمي وغير مُتحزب. ويشدد دليلنا التوجيهي لاستيعاب الجميع على مشاركة نسبتها ٦٠ في المائة لنساء القواعد الشعبية والنساء المهمشات، وهن النساء اللاتي نتحدث عنهن ونزعم أننا نمثلهن. ويتمثل هدفنا في حضورهن إلى قاعات الاجتماع لأن تجاربهن وصوتهن وقوتهن من بين العناصر الرئيسية اللازمة لمساعدتنا في أن نتحد من أجل مداواة قارتنا والمضي قدما نحو تعايش سلمي.

ونحضر كنساء الحوارات بصفتنا أفرادا غير مناط بنا أي ولاية محددة باستثناء آرائنا الشخصية التي نستخدمها لإيجاد حلول لنزاعاتنا العديدة. ويعامل منبر ”حوار النساء الأفريقيات“ جميع النساء على قدم المساواة دون تمييز طبقي. فنحن لا نشارك في احتفال، بل نستوعب عوضا عن ذلك الخبرة التي تجئ بها كل امرأة في القاعة. فيصبح أسبوع ”حوار النساء الأفريقيات“ مهرجانا للأفكار يسترشد بجدول أعمال يهدف إلى جعل أفريقيا قارة أفضل تنعم بالسلام والعدل، تتواصل فيها النساء ويتعلمن من بعضهن بعضا ويتبادلن الآراء فيما يستعرضن العمل الهائل الذي تضطلع به المرأة في القرى والبلدات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء القارة.

إن نموذجنا بسيط، ومع ذلك يتطلب صبرا وموارد وتقديرا لفردية كل امرأة من الحاضرات. ويتطلب النموذج إيلاء انتباه واع ومقصود للدعم المطلوب للاستفادة القصوى من حضور وإسهام جميع المشاركات. ويسعى المنبر، علاوة على حوار الأيام الخمسة، إلى استمرار التواصل بين النساء في سلسلة مستمرة على مدار الأعوام باستخدام الحوار للتغلب على العقبات وإيجاد الحلول.

ونقوم بذلك العمل مدركين تماما أنه ليس بالمهمة السهلة وأنه عملية مكلفة ومعقدة تحجبها القوالب النمطية وتتطلب عملا شاقا. وكما سبق لزميلتي مايتي أن أشارت، فإن الحوار يفيد في مساعدتنا في السمو على خلافاتنا والسعي وراء ما يجمعنا. وقد ثبت أن مساحات الحوار هذه يمكن أن تُستخدم كمنابر للتنمية فيما تفيد كنظم وقائية من النزاعات المحتملة ويمكن أن تتوصل إلى تسويات في مرحلة ما بعد النزاع.

ويشهد على ذلك جدول أعمال ”حوار النساء الأفريقيات“ لعام ٢٠١٩ بأيامه الخمسة، إذ نغطي طائفة واسعة من المواضيع – من مباشرة الأعمال الحرة والفرص الاقتصادية للمرأة إلى تحليل فرص وتحديات الثورة الصناعية الرابعة بل وحتى تهديداتها الكامنة ومناقشة قضايا الحركة النسائية الأفريقية. بل إننا ندرب النساء على كيفية استخدام الحوار كأداة للوساطة ونعقد مناقشات حول كيف يمكن أن تكون المرأة سيدة مصيرها. وسيستعرض منبر ”حوار النساء الأفريقيات“ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، من بين العديد من الوثائق الأخرى التي نناقشها بمرور الوقت.

وبينما نتكلم الآن، يعمل الفريق هناك على استكمال الجوانب اللوجستية لمنبر ”حوار النساء الأفريقيات“ لعام ٢٠١٩ الذي لا مثيل له والذي سيُعقد في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وربما يسمع بعض القادة الأفارقة الحاضرين لهذه الجلسة عن مجموعة النساء الأفريقيات اللواتي يتحدين المسؤولين في بلدانهن لمنحهن وثائق سفر للانضمام إلى النساء الأفريقيات الأخريات في جوهانسبرغ. فبعض هؤلاء النساء لم يسافرن مطلقا خارج قراهن، ومن ثم، قد يكون عليهن أولا أن يقدمن طلبات للحصول على شهادات ميلاد ومن ثم جوازات سفر تتبعها تأشيرة دخول، وهي مسائل تتعلق بالهوية ولا تزال ذات أهمية محورية لبناء السلام في القارة. وكل ذلك مرهق وباهظ التكلفة من حيث المال والمشاعر والزمن. ولذلك، فإنني أطلب

من أولئك القادة أن يتفضلوا بمد يد العون إذا صادفتهم طلبات من هذا القبيل.

ومن حيث الجوهر، يتيح منبر ”حوار النساء الأفريقيات“ فرصة فريدة تمس الحاجة إليها لنا جميعا لإظهار صدقنا بشأن مشاركة النساء الأفريقيات بتنوعهن بوصفهن عناصر فاعلة نشطة في منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية. ومن المعروف أن النزاعات الجارية في أفريقيا لا تزال تشكل الجزء الأكبر من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ونود أن نغير ذلك إلى الأفضل.

ولذلك، فإننا نلتمس دعم المجلس للمساعدة في دعم وتمكين عمليات ”حوار النساء الأفريقيات“، على النحو القائم على صعيد القرية والمجتمع المحلي وعلى الصعيد القطري، من خلال اتفاقاته المتعددة الأطراف. وستبقى التعهدات التي قطعها المجلس بشأن موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: تعبئة الشباب من أجل إخماد الحروب بحلول عام ٢٠٢٠“ مثلا عليا بعيدة المنال، من بين أمور أخرى، ما لم تشارك النساء والشباب بشكل كاف بوصفهم مشاركين أساسيين في عمليات بناء السلام الجارية.

تنص المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يجب على أطراف النزاع التماس حله بالوسائل السياسية، بما في ذلك التفاوض والوساطة. ولكي يحدث ذلك، نقول بأنه ينبغي أن يكون دعم الحوار الشامل للجميع، كما هو الحال في نموذج منبر ”حوار النساء الأفريقيات“، هو الأداة المستخدمة لتنفيذ تلك المادة. ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة عموما ومكتب الأمين العام على وجه الخصوص، من خلال دوره في المساعي الحميدة، قد استخدما الدبلوماسية الوقائية وما زالا يستخدمانها. بيد أن ذلك لم يكن دائما يعتبر ركيزة أساسية للعمل مجلس الأمن. ولذلك فإننا، باعتبارنا نساء أفريقيات، نأمل أن تثمر هذه الركيزة من خلال منتدى نساء أفريقيا من أجل الحوار، وأحث أعضاء المجتمع المدني إلى الانضمام إلينا ودعم الحوار على مستوى القواعد الشعبية الذي تقوده النساء بكل ما يتسمن به من تنوع ووحدة. ويحدونا الأمل أن يقوم مجلس الأمن بعد هذه الإحاطة بالأخذ بممارسة الحوار الشامل ودعمه واعتماده بوصفه أداة موثوقة ومجدية للدبلوماسية الوقائية، وبالتالي إلهام الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو.

وفي الختام، نعتقد أن البلدان الأفريقية يمكنها من خلال هذا المنتدى بناء السلام وصونه عن طريق العمل مع جميع النساء أثناء أنشطتهن في فضاءاتهن المحلية، بمعية النساء الأخريات من خلال المشاركة في منتدى الحوار السنوي. وفي التحليل النهائي، فإن هدفنا هو تمكين المجتمعات المحلية من تولي زمام عمليات السلام وقيادتها، مما يجعل هذا الأمر مبدأ دائما تقوم عليه المشاركة من أجل التنمية وبناء التماسك الاجتماعي عبر الحدود الأفريقية. تلك هي قصتنا ومسيرتنا، وذلك هو عزمنا على عقد اجتماعات سنوية باعتبارنا نساء أفريقيات على التراب الأفريقي، مُستنِداتٍ إلى خطة أفريقية لتحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على السلام في مجتمعاتنا المحلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فيلاكازي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نتقدم بجزيل الشكر إليكم على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتناول موضوعا حيويا وأساسيا للغاية. ونثمن الإحاطات القيمة التي قدمها معالي الأمين العام وكافة مقدمي الإحاطات. إن حل المنازعات عن طريق الوساطة يعتبر من الوسائل والمظاهر الحضارية لحل النزاعات الدولية عبر الحوار الهادف البناء الذي توفره الوساطة للأطراف.

وميثاق الأمم المتحدة يحتوي على العديد من الأدوات التي تشجع على حل النزاعات من خلال الطرق السلمية، وتحديدا

الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي وضع الخطوات لحل أي خلاف بين أطراف متنازعة عبر ”التفاوض والتحقيق والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها“. ويتجلى ذلك بوضوح في دور إثيوبيا والاتحاد الأفريقي في مساعدة الأطراف المعنية في السودان على التوصل إلى اتفاق في المرحلة الانتقالية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير.

لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بدور وقائي، حيث أعطى المجلس الأحقية بدعو أطراف النزاع إلى تسوية ما بينها عبر الطرق المذكورة، وأن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر. وفي فصله الثامن، شجع على الحل السلمي للنزاعات المحلية عبر الترتيبات مع المنظمات الإقليمية، وذلك لما تمتلكه هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من معرفة تاريخية وقرب جغرافي لهذه النزاعات المحلية. وفي هذا السياق، لا بد أن نشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عملا بالفصل الثامن من الميثاق، الذي يشهد تطورا مطردا جديرا بالإشادة والإعجاب. فلو استعرضنا أوجه وأنماط التعاون سنجد تقدما ملحوظا يتمثل في كافة الجوانب، وعلى وجه الخصوص التعاون بين مجلس السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث تعقد الاجتماعات الدورية السنوية ونتطلع هنا إلى المشاركة في أعمال الدورة الثالثة عشر لهذا العام في أديس أبابا خلال النصف الأخير من شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري. هذا بالإضافة إلى التعاون بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي بكافة أجهزته. لذا فإننا ندعو إلى أهمية الحفاظ على هذه المكاسب والبناء عليها، خاصة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بغية تمكين بعثات حفظ السلام من أن تكون أكثر كفاءة وأفضل تجهيزا وأكثر أمنا وقوة، مما يستدعي ولايات قوية يصدرها مجلس الأمن وتمويلا مستداما يمكن التنبؤ به، مشيدين في هذا الصدد بالتزام الاتحاد الأفريقي بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات السلام وبصورة مستمرة، ومتطلعين إلى أن يعتمد قرارا يسمح بتمويل عمليات حفظ السلام بقيادة أفريقية.

إن للأمين العام دورا أساسيا وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق، وهي بمثابة أداة تُعطي للأمين العام دورا وحقا أصيلا مثلما تلقي على عاتقه مسؤولية في منع نشوب النزاعات من خلال مساعيه الحميدة أو من خلال مبعوثيه وممثليه الخاصين في مختلف مناطق النزاع. وترجمة للأولوية التي يوليها الأمين العام لمسألة الوساطة قام منذ بداية توليه لمهامه بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة والدبلوماسية الوقائية كأداة لمنع نشوب النزاعات. كما أن لمبعوثي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وفرقهم دورا هاما في تسوية النزاعات يستحق التقدير والثناء.

ونظرا للأهمية التي توليها الكويت للدبلوماسية الوقائية وادراكا للغاية النبيلة منها، نظمت تحت رئاستها لأعمال مجلس الأمن خلال شهر يونيو الماضي جلسة إحاطة رفيعة المستوى حول منع نشوب النزاعات والوساطة (انظر S/PV.8546)، وذلك في إطار بند صون السلم والأمن الدوليين. وتجدد التأكيد على أهمية تعزيز دور الوقاية والوساطة في منع نشوب النزاعات وحلها والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

ولا زلنا على يقين تام بأن مجلس الأمن بإمكانه القيام بالكثير من التدابير الوقائية التي يتيحها الميثاق، ومن بينها على سبيل المثال العودة إلى العمل بإيفاد البعثات الصغيرة المكونة من بعض أعضاء مجلس الأمن التي سبق لمجلس الأمن العمل بها في سابق عهده. وفي الختام، إن مجلس الأمن بكل ما يمتلكه من

خبرات متراكمة ودروس مستفادة وذاكرة مؤسسية طيلة هذه العقود تمكنه دون أدنى شك من اتخاذ تدابير وخطوات مبتكرة في الوقاية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة تساهم حتما في صون السلم والأمن الدوليين، سواء عن طريق الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس ونظام الجزاءات على الأفراد والكيانات.

ويتوقف مدى نجاح وفعالية دور الدبلوماسية الوقائية التي يتخذها المجلس على توقيت تدخله واستخدامه لهذه الأدوات. فكلما كان التدخل مبكرا بهدف ضمان استجابة ملائمة، كانت النتيجة أفضل من الناحية المادية ومن ناحية الخسائر البشرية

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد مناقشة اليوم بشأن أهمية الدبلوماسية الوقائية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، الذي يتماشى تماما مع الأولويات المحددة في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونثني على الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات اليوم على عروضهم التي وافوا فيها المجلس بمعلومات في جملة أمور عن نوعية التعاون بين المؤسستين. ويرحب وفد بلدي أيضا بمشاركة ممثلي المجتمع المدني في مناقشتنا وأهمية إحاطاتهم.

لقد أضفى التوقيع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن تضفي طابعا مؤسسي على تعاون استراتيجي منهجي بين المنظمتين يمكن التنبؤ به على نحو أفضل. . ويمكن المؤسستين من التدخل على نحو سريع ومتسق وحاسم بغية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في القارة. وسيركز بياني على ثلاثة مجالات – أهمية آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة كأدوات لاستباق النزاعات ومنع نشوبها؛ وضرورة دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام؛ وأهمية اتباع نهج شامل لإدماج المجتمع المدني والنساء والشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

إن الأنواع الجديدة من الأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا تتطلب استجابة منسقة من جانب العديد من الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني. والجهود التي تبذلها تلك الجهات الفاعلة في سياق النهج الوقائي لن تكون فعالة إلا إذا استندت إلى تحديد العلامات المبكرة للنزاعات من خلال مختلف المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمناخية والبيئية. وعلى أساس هذا الشرط يمكنها منع نشوب الأزمات أو، حيثما حدثت بالفعل، توفير استجابات فعالة ومستدامة. إن الاتحاد الأفريقي بوضعه النظام القاري للإنذار المبكر في صميم منظومة السلم والأمن الأفريقية إنما يبدي استعداده لزيادة قدرته على التنبؤ ومنع نشوب النزاعات. وتفاعله مع نُظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية يمكنه من تحديد الدلائل والأسباب الهيكلية الكامنة وراء النزاعات ووضع تدابير وقائية أكثر فعالية.

وانطلاقا من نفس روح التوقع، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة لها، والمعروفة أيضا بـ (ECOWARN) التي مكنتها الاضطلاع بالعديد من الجهود الدبلوماسية الوقائية في السنوات الأخيرة في تآزر مع توسيع نطاق تنفيذها من جانب الدول الأعضاء. والإنذارات التي تصدر أثناء الفترة التي تسبق الانتخابات، أو في الأوقات التي تهدد فيها التوترات السياسية الداخلية بأن تصبح نزاعات مفتوحة، تمكّن من توجيه جهود الوساطة وبعثات المساعي الحميدة إلى الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المعنية. وعموما، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، بما في ذلك أوجه التفاوت وضعف التعاون بين النظم المركزية والإقليمية والوطنية والفجوة بين الإنذار

المبكر والاستجابة السريعة، فقد أحرزت نظم الإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تقدما كبيرا. وهي الآن صلات أساسية في آليات منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، وبالتالي فهي تستحق الدعم.

ويؤمن بلدي بأنه لكفالة الفعالية، يجب أن تكون جهود منع نشوب النزاعات وحلها جزءا من النهج الجماعي والمنسق الذي يمكّن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من مواءمة مبادراتهم. وهذا هو الحال بالنسبة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تمكّن، في جملة أمور، من التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاعات وإجراء الزيارات المشتركة، كما شهدنا مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وتيسّر هذه الجهود الدبلوماسية الوقائية المتضافرة تقديمَ الدعم للعمليات السياسية الرامية إلى تسوية الأزمات وبناء السلام في البلدان الخارجة من نزاعات. ويسعد كوت ديفوار أن ترى توسيع نطاق دينامية التعاون تلك في منع نشوب النزاعات لتشمل المنظمات الأفريقية دون الإقليمية. وهذه هو السبب في مشاركة ممثلو الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في جميع اجتماعات مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاجتماعات الوزارية، ومؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات، وهي الهيئات الرئيسية لاتخاذ القرارات بشأن مسائل السلام والأمن الإقليميين.

ويشيد بلدي بالتعاون النموذجي بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي أثبتت فعاليته بشكل كامل في منع نشوب الأزمات وإدارتها في التدخلات المتعاقبة في غينيا – بيساو ومالي وبوركينا فاسو وغامبيا. وقد ساعد هذا التعاون على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من حيث القدرة على مواجهة النزاعات، وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد وتهيئة بيئات مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويرى وفد بلدي أن منع نشوب النزاعات ببناء المجتمعات المستقرة والقادرة على مواجهة النزاعات يأخذ في عين الاعتبار مساهمة منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب التي لا غنى عنها. ولذلك ينبغي تعبئة النساء والشباب واستخدام طاقاتهم وإبداعاتهم أفضل استخدام ممكن من خلال إشراكهم بشكل أكبر في المفاوضات والعمليات السياسية الرامية إلى إنهاء الأزمات، وكذلك في أنشطة بناء السلام، مثل المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد التزامها بتعددية الأطراف بوصفها إطارا ملائما لتوفير استجابات متضافرة للتحديات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد دعوتنا إلى التضامن من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى صون السلام والاستقرار أو استعادتهما.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. ونحن ممتنون للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته، ونشكر أيضا السفيرة مولامولا، والسيدة مايتي والسيدة فيلاكازي على إحاطاتهم المفيدة. ونؤيد تأييدا كاملا الموضوع الذي وضعه أصدقاؤنا من جنوب أفريقيا في صميم مناقشة اليوم. إن مهمة منع نشوب النزاعات المسلحة أنيطت فعلا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن عند تأسيس المنظمة. والسؤال عن السبب وراء عدم تنفيذها كما ينبغي هو سؤال مهم. وقد يتعلق الجواب عليه بتوفر الإرادة السياسية أو عدم توفرها.

ومع ذلك، فإن منع نشوب النزاعات المسلحة، ولا سيما في القارة الأفريقية، أمرٌ حاسم الأهمية في عملية ضمان الاستقرار العالمي. إن الدبلوماسية الوقائية وآليتيها الرئيسيتين – الوساطة والمساعي الحميدة – أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكما قالت السيدة مولامولا في وقت سابق، فإننا بالتأكيد لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة. فتحت تصرف الأمم المتحدة كل ما يلزم من الأدوات، كأساس لعملها في هذا المجال: الفصلان الأول والسادس من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن عدد من القرارات الإضافية، بما في ذلك القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي يكرس المبادئ الأساسية للمساعدة الدولية في هذا المجال. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز تلك القدرة. وكان إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، الذي يتألف من سياسيين ودبلوماسيين موثوقين، عنصرا مهما من ذلك. ونحن نؤيد تماما تأكيد المذكرة المفاهيمية (S/2019/786، المرفق) على ضرورة أخذ صوت أفريقيا في عين الاعتبار في مسائل السلام والأمن في القارة. ونرى أن ذلك الصوت يجب أن يكون حاسما. ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية، من المهم أن تؤدي البلدان الأفريقية بنفسها دورا مهما في منع نشوب النزاعات وحلها. وتتمثل مهمة المجتمع الدولي في دعم هذه الجهود مع احترام سيادة الدول والالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

ويسرنا أن نلاحظ أن عددا من آليات ووسائل منع نشوب النزاعات في القارة قد برزت في جعبة البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة. وهي كلها مدرجة في منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تشمل عناصرها الرئيسية وهم فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر ومرفق السلام الأفريقي. وإذ ينفذ الاتحاد الأفريقي ولايته في مجال منع نشوب النزاعات، إنما يتابع خطة عمله لبناء قدراته في مجال الوساطة والإجراءات التشغيلية الموحدة في استراتيجية دعم الوساطة. والالتزامات المهمة في مجال الدبلوماسية الوقائية منصوص عليها أيضا في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في ٢٠١٧، وقد تم إحراز نتائج عملية في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، أسهم الاتحاد الأفريقي إسهاما كبيرا في تحقيق اتفاقات سلام شاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وفي إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، والتحسينات في الحالة في منطقة القرن الأفريقي. وتشمل الأمثلة على ذلك في الآونة الأخيرة نجاح عمل المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد الحسن لبات، في تحقيق استقرار الحالة في السودان.

إن المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقوم أيضا بدور مهم. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نغفل ذكر النجاح مؤخرا في نزع فتيل أزمة سياسية في مدغشقر من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركاء آخرين. إننا نؤيد تأييدا تاما تعزيز الشراكات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولدى الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها إمكانات كبيرة في هذا الصدد. ونرى أن هذا التعاون ينبغي أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل، وتماشيا مع المبادرات الإقليمية. وينبغي للدبلوماسية الوقائية أن يقوم على أساس نهج محايد ومتوازن، وبعيد عن توجيه العمليات السياسية في الدول ذات السيادة والضغط عليها. ولن يكون هناك أي فرص للنجاح إلا إذا استندت جهود الوساطة إلى التقريب بين المواقف، سعيا إلى تحقيق الاتفاقات والإنجازات المقبولة من الطرفين.

ومن الضروري مواصلة الحوار مع جميع الجهات الفاعلة البناءة التي هي طرف في النزاع. ومن الضروري أيضا أن نضع في اعتبارنا الخط الدقيق بين الدبلوماسية الوقائية والضغط على العمليات السياسية المحلية. وفي كثير من الأحيان كل ما يلزم القيام به لمنع نشوب النزاع هو التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والامتناع عن الإملاء عليهم كيفية بناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على حالة منع عقيمة برمتها عملية منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا، التي نفذت في انتهاك لإحدى ولايات مجلس الأمن، وأدت إلى مشاكل جمة وانتشار الإرهاب في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء. ونحن لسنا بحاجة إلى منع من ذلك القبيل.

وستواصل روسيا تقديم الدعم السياسي المستمر للجهود التي يبذلها المجتمع الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. ونحن على استعداد لمواصلة دعم أفريقيا في تعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات في المستقبل، بما في ذلك بواسطة تدريب حفظة السلام وضباط إنفاذ القانون من البلدان الأفريقية في المؤسسات التعليمية الروسية. ونأمل أن يكون مؤتمر القمة الروسي الأفريقي المقبل، وهو أول مؤتمر كهذا في التاريخ، بمثابة حافز للتعاون مع البلدان الأفريقية وإعطاء دفعة لتطبيع الأوضاع في القارة.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالتحية والشكر إلى جنوب أفريقيا على أخذها المبادرة بتنظيم هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام والسيدة مولامولا والسيدة فيلاكازي والسيدة مايتي على تعليقاتهم الاستهلالية.

وتعتقد بلجيكا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، حيث أدت السيطرة على التحديات الأمنية في القارة إلى إحراز تقدم لا جدال فيه على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. وحين تحدث الأزمات غالبا ما تكون الدول المجاورة والمنطقة دون الإقليمية والقارة بأسرها هي أقدر العناصر الفاعلة على التصدي لها بفعالية وعلى وجه الاستعجال.

وتؤيد بلجيكا التكامل الإقليمي، خاصة وأن التاريخ قد بيّن لنا أنه أفضل وسيلة لحل المشاكل الإقليمية العابرة للحدود بطريقة تستند إلى توافق الآراء بغية توحيد المناطق وخلق التضامن فيما بينها. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن من مصلحتنا جميعا أن يعزز الاتحاد الأفريقي أدواته في مجالي السلام والأمن. وفي نهاية المطاف ستكون عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تمويل مرن ويمكن التنبؤ به في الأجل الطويل. ويسترشد نهجنا في تقسيم العمل والمسؤوليات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في اتباع النموذج الأنسب للسياق معيّن.

وشهدنا قبل عامين في غامبيا مثالا ممتازا على الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية. وفي غينيا – بيساو تحقق التكامل في الميدان من خلال عمل مجموعة غينيا – بيساو الخماسية. وشهد الاتحاد الأفريقي نتائج الجهود التي يبذلها في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة. وهي الجهود التي أدت إلى اتفاق السلام في ذلك البلد. وتعتبر الزيارات المشتركة الرفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمشاركة ممثل الاتحاد الأوروبي أداة فعالة لرصد الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي بوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا، يسهم مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا في بناء القدرات لأجل منع النزاعات بين الرعاة والمزارعين والنزاعات القبلية. وتتطلب هذه المسائل اتباع نهج إقليمي في جميع أنحاء غرب أفريقيا. ونرحب بالعزم الذي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الشهر الماضي في واغادوغو.

والوساطة هي المجال الذي يؤدي فيه التكامل دورا كاملا. وتطرح المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معارفها وخبرات

المحلية على الطاولة في حين تسهم الأمم المتحدة بحيادها وسلطتها فضلا عن معاييرها العالمية. ونشيد بالتقدم المحرز في تفعيل وحدة دعم الوساطة وفي تطوير شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة اللتين أكد أهميتها الحيوية الأمين العام ومقدمات الإحاطات الثلاث للتو.

وإن من مسؤوليتنا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع نشوب النزاعات قبل اندلاعها. ويجب أن نواصل ممارساتنا في مجال الإنذار المبكر، بما في ذلك تبادل المعلومات بين مجلس الأمن والأمانة العامة. ولكن لكي تكون هذه الممارسات مفيدة، يجب علينا الانفتاح أمام كل الاحتمالات وألا نستبعد أيا من الخيارات أو المعلومات. وتتشاطر الكثير من كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني المعلومات المفصلة والقيمة التي يمكنها أن ترشدنا في فهم النزاعات الناشئة. ولنكن استباقيين ونولي الاهتمام اللازم بهذه المعلومات وإدراجها في مداولاتنا.

ولكن يجب علينا أيضا المضي إلى أبعد من ذلك: فلا معنى لنظام الإنذار المبكر ما لم نكن قادرين على الاستجابة الدبلوماسية السريعة. وليست مثل هذه الاستجابة من اختصاص مجلس الأمن بالضرورة، بل يمكن توفيرها أيضا بواسطة المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين والمنسقين المقيمين. ويمكن أن تشمل أيضا المبادرات المستقلة للأمم المتحدة كما هو الحال في الكاميرون الآن.

وهناك أمر لا جدال فيه: يجب علينا إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. وبلجيكا على استعداد وعزم على العمل في هذا الاتجاه في إطار مجلس الأمن وخارجه.

السيد أوغاريللي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة وللبيانات الزاخرة بالمعلومات البيانات التي أدلى بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمات الإحاطات اليوم. وقد أكدت تلك الإحاطات أهمية الهدف الأساسي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين، والالتزامات التي تعهدنا بها لاتخاذ تدابير جماعية لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها بصورة عادلة.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق تزداد فيه هذه التحديات تعقيدا وتعددا في الأبعاد، ويقتضي التحول اللازم نحو الدبلوماسية الوقائية على الصعيدين العالمي والإقليمي، استنادا إلى تقييمات المخاطر في الوقت المناسب والإنذار المبكر وخطط الإدارة.

وبالتالي نرى أن من الضروري زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من المنظور الوقائي وعندما يتعلق الأمر بتعزيز الوسائل السلمية لحل المنازعات.

وعليه، نلاحظ باهتمام إنشاء آليات في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية ترمي إلى منع تصعيد النزاعات، بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر فضلا عن الآليات الرامية إلى منع النزاعات الهيكلية، والتي تركز على الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وسيكون من المفيد جدا تحليل الخبرة المكتسبة عن طريق هذه الآليات، بما في ذلك ما يتعلق بأية صعوبات لوجستية محتملة في الحصول على المعلومات الكافية لتنفيذ الأنشطة الوقائية، والحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، والحاجة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص أو الهيئات العالمية أو دون الإقليمية القادرة على طرح فهم أفضل للحقائق في الميدان، ولا سيما في المناطق الحدودية.

ونرى تحقيقا لتلك الغاية، أن من الضروري أن تنشئ الدول آليات مبتكرة تهدف إلى التغلب على الصعوبات المحتملة في اتخاذ نهج وقائي في حالات الأزمات أو تحسين سياساتها في مجالات حساسة محددة. ونعتقد أن هذا العمل يكتسي أهمية خاصة

بالنسبة للعمليات الانتخابية وجهود بناء السلام والعمليات الانتقالية بهدف منع العودة إلى عدم الاستقرار. وسيكون من المهم أيضا أن يقترن هذا النهج بإنشاء نظم الإنذار المبكر الوطنية أو الهيئات الهادفة إلى تعزيز خيارات تخفيف التوترات باتباع نهج شامل.

ونقر أيضا بأهمية تسخير الوساطة بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات في إطار الإجراءات الوقائية. ولدى هذه الأداة الهامة قدرة حقيقية على توفير بدائل إيجابية لاتخاذ الإجراءات قبل نشوب النزاعات وأثناءها في استجابة لولايات الأطراف. وهي تساعد في مراعاة حساسيات أولئك الأطراف.

وننوه هنا بالدور الذي تضطلع به المكاتب السياسية التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد، فضلا عن استخدامها بوصفها مصدرا للإنذار المبكر في الوقت المناسب. ومن المهم ملاحظة تزايد أنشطة الوساطة هذه في كثير من بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة استنادا إلى التجارب الناجحة، وأن الاتحاد الأفريقي قد أنشأ وحدة لدعم الوساطة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان تشكيل أفرقة الوساطة المتعددة التخصصات التي فيها تمثيل للنساء والشباب، كما ذكرتنا مقدمات الإحاطات السيدة مولامولا والسيدة مايتي والسيدة فيلاكازي للتو. كما ينبغي أن تتلقى هذه الأفرقة الدعم اللوجستي والمالي اللازم.

ونود أن نختتم بالتأكيد على أن الاستثمار في تطوير وتعزيز القدرات الوقائية الإقليمية في الوقت الراهن هو أحد أهم الأولويات من أجل كفاءة وفعالية ممارسة مسؤوليتنا المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): من المعتاد أن يشكر جميع أعضاء مجلس الأمن رئيس الجلسة على عقد مناقشة بشأن موضوع هام عندما يختار الرئيس واحداً منها، ولكني أعني ذلك حقاً. إن الدبلوماسية الوقائية أداة حيوية للمجلس في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين، ونحن لا نستخدمها في كثير من الأحيان بما فيه الكفاية. ولا يمكننا الاكتفاء بالتشدق بالكلام عن أسبقية الحلول السياسية. وإجمالاً، ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد للتصدي للأزمات السياسية البطئية التأجج قبل أن تشتعل وتصبح نزاعاً مفتوحاً. ولهذا السبب عقدنا، خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة في آب/أغسطس الماضي، مناقشة مفتوحة بشأن الوساطة (انظر S/PV.8334). لذا أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تتناول هذا الشأن المهم.

وأودّ أن أشيد بجهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في هذا الصدد. لقد اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراءات سريعة وحاسمة في حزيران/يونيه رداً على القمع الوحشي للمتظاهرين السلميين في السودان. وكانت وساطة الاتحاد الأفريقي اللاحقة عاملاً حاسماً في دعم انتقال السودان إلى حكومة يقودها المدنيون. ويسرّني أن المجلس قد تمكّن في نهاية المطاف من أن يعرب عن تأييده لموقف الاتحاد الأفريقي بشأن السودان في حزيران/يونيه ويعود الفضل في ذلك، بصورة لا يستهان بها، إلى قيادة الزملاء الأفارقة في المجلس.

إن جهود منع نشوب النزاعات وحلّها تعمل على أفضل وجه عندما تنسّق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية فيما بينها للاستفادة من المزايا النسبية لديها. وقد شهدنا ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حيوي في دعم تنفيذ اتفاق السلام. ويحدوني الأمل في أن نرى المزيد من هذه الجهود والإجراءات المنسقة الرامية إلى تشجيع الحوار السلمي والعمليات السياسية.

وفي جنوب السودان، نحثّ الحكومات الإقليمية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، على تشجيع الأطراف على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان

قبل الموعد المحدد الحاسم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن يتضمن ذلك المزيد من الاتصال المباشر بين الرئيس كير ميارديت ورياك مشار. ويحدوني الأمل في أن يتمكّن مجلس الأمن من أداء دور مفيد خلال الزيارة التي يقوم بها في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، وقيادة الزملاء في الولايات المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي الكاميرون، ترحّب المملكة المتحدة بالحوار الوطني الذي انعقد في الأسبوع الماضي كخطوة أولى للجمع بين الأطراف للعمل من أجل السلام. وثمة حاجة ملحة إلى مواصلة مناقشة شاملة حول الأسباب الجذرية للمظالم وأن تتخذ جميع الأطراف الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك المظالم. وإننا كثيراً ما نطلب ضمان وجود فسحة للمنظمات الأفريقية لأخذ زمام المبادرة بشأن القضايا الأفريقية. ولذلك ندعو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دعم التسوية الشاملة والسلمية للأزمة في الكاميرون.

وفي بوروندي، رحبتُ بإثارة مقدمي الإحاطات للحالة هناك. ونشجّع الجهات الفاعلة الإقليمية والأطراف البوروندية على العمل معاً بروح من اتفاق أروشا للسلام والمصالحة بغية إحراز تقدم بشأن حل طويل الأمد للأزمة السياسية قبل الانتخابات عام ٢٠٢٠. ويحدوني الأمل في أن يتمكّن المجلس ولجنة بناء السلام من مواصلة المشاركة بصورة كاملة وأن يبقيا على ذلك.

ليس هناك بطبيعة الحال مقاس واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ولا نتمكّن في بعض السياقات من إحراز تقدم إلا من خلال كفالة المواءمة بين الجهات الفاعلة خلف قيادة الأمم المتحدة، لتجنب ازدواجية الجهود. وهذا هو الحال في رأي المملكة المتحدة في ليبيا، على سبيل المثال، حيث ينبغي أن يتبع المجتمع الدولي خارطة طريق مشتركة من أجل استئناف العملية السياسية، مصطفّاً وراء قيادة الممثل الخاص سلامة. ولا يعني ذلك بالتأكيد تهميش الأصوات الإقليمية. بل إنه يعني زيادة قدرة الأمم المتحدة على الاستفادة من الدعم والخبرة الفنية لجميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، الكامنة وراء عملية ناجحة.

إن منع نشوب النزاعات هو بطبيعة الحال أفضل حل للنزاعات ولكنه يتطلّب قدرات فعالة لاستكشاف الآفاق. ولذلك فإنني أثني على عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز قدرتهما على الاشتراك في التحليل والإبلاغ. وأود أيضاً أن أثني على إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على المناقشة المفيدة بشأن استكشاف الآفاق التي أجريناها بشأن أمريكا اللاتينية منذ بعض الوقت. ويحدوني الأمل في أن نرى المناقشة القادمة عما قريب وأن تجري هذه المناقشات على نحو أكثر تواتراً فيما بعد. إنه لأمر جيد جداً، في رأيي، أن تتاح لأعضاء المجلس فرصة غير رسمية لفهم الحالة في طائفة من البلدان غير المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وأرحّب أيضاً بوضع النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، الذي تفخر المملكة المتحدة بتقديم الدعم له بما في ذلك من خلال تمويل أدوار المنتدبين في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وكما أكدنا في مناقشتنا بشأن تعبئة الشباب في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8629)، تؤدي النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها دوراً أساسياً في السلام الدائم. ويعني ذلك دعم النساء العاملات في مجال بناء السلام وعلى مستوى القاعدة الشعبية وضمان المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام والوساطة والحوار بين المجتمعات المحلية. ونرحّب بالجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، التي تدعمها المملكة المتحدة بحماسة، ومبادرة النساء الوسيطات عبر الكومنولث، التي تساهم المملكة

المتحدة فيها بمبلغ ١,٥ مليون دولار. ويحدونا الأمل في أن توفر المزيد من الدول الأعضاء دعماً لهذه المبادرات، بما في ذلك من خلال دعم التحالف العالمي لشبكة النساء الوسيطات، الذي أطلق في الآونة الأخيرة على هامش الأسبوع الرفيع المستوى من جانب الأمين العام، على ما أعتقد.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات المفصلة المقدمة اليوم.

لقد أصبحت الدبلوماسية الوقائية أداة أساسية لعمل الأمم المتحدة. والتزمنا في هذا الصدد، بوصفنا الدول الأعضاء، بإرساء ثقافة الوقاية وذلك باتخاذ الإجراءات الجماعية لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام. ونرحّب بالتقدم المحرز في إنشاء نظام للإنذار المبكر، وبالمساعي الحميدة للأمين العام، والمبعوثين الخاصين، وبنشر بعثات السلام السياسية في الميدان والمكاتب الإقليمية، من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من أن لدى الأمم المتحدة جهات فاعلة وأدوات ووسائل للحيلولة دون انتشار النزاعات ومن أجل تطوير الدبلوماسية الوقائية، فإن مهمة منع نشوب النزاعات تشكّل تحديات عديدة تتطلب اتخاذ إجراءات لزيادة إمكانية الدبلوماسية الناجحة.

إن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ويضطلع بالتالي بدور ريادي في مجال الدبلوماسية الوقائية. والمجلس هو المسؤول على وجه التحديد عن إيجاد الحلول التي تسمح بالتغلب على التحديات التي تطرحها حالات الأزمات.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية الهيئات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضاً تعزيز شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن المعارف المحلية للمنظمات الإقليمية ضرورية لاتخاذ تدابير فعالة في سياق الدبلوماسية الوقائية. ويمكن تعزيز العمل الجماعي عن طريق إشراك الهيئات الإقليمية والمحلية، وخاصة في نواحي الوقاية والتنمية وما بعد النزاع.

تؤمن الجمهورية الدومينيكية إيماناً راسخاً بمشاركة الشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات وبالإمكانات الكبيرة للمرأة في تحويل المجتمعات والمساهمة في تحقيق السلام. ولذلك فمشاركتها حاسمة الأهمية في جميع جوانب تسوية المنازعات. نؤكد على أهمية مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ولذلك نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

يجب مضاعفة الجهود لمواصلة دعم المنطقة في هذا المسعى، مع مراعاة أن تطلعات السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا وأهداف التنمية المستدامة هي أولويات مشتركة لكل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اللتين تشكلان تحالفًا قوياً من أجل السلم والأمن في المنطقة.

وأخيراً، يجب علينا تحديد الجذور الاجتماعية للعنف ومكافحتها. وبينما يواصل المجتمع الدولي كفاحه للتصدي للصراعات المزعزعة للاستقرار وتداعياتها، ظهرت الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية لتنظيم تصاعد انخراط الأمم المتحدة في الصراعات. إن العمل الوقائي يتطلب من الأطراف المعنية الالتزام سياسياً بمعالجة الحالات التي تنطوي بطبيعتها على خطر تجدد الصراع أو عودة نشوبه. وفي هذا الصدد تكرر الجمهورية الدومينيكية التزامها بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الذي يجب أن نعمل من أجله معاً بغية تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها الأساسية بشكل متسق.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المثيرة

للاهتمام. إننا نرحب بالتزام الأمين العام القوي بمنع نشوب الصراعات وحلها، بما في ذلك الوساطة. إننا نقدر كثيرا العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال مساعيها الحميدة وبعثاتها السياسية الخاصة ودعم الوساطات، والتي تظل في كثير من الأحيان بعيدة عن الأنظار ولا تظهر في نشرات الأخبار، ومع ذلك فهي حاسمة في حل النزاعات ومنع نشوبها. إن ألمانيا ملتزمة التزاما تاما بجدول أعمال الأمين العام هذا وتبذل قصارى جهدها لدعم تلك الجهود بأشكال ملموسة للغاية. اسمحوا لي أن أقدم مثالين.

أولاً، صندوق بناء السلام هو أحد الأمثلة على الجهود الناجحة التي يمكن أن يكون لها تأثير سريع وأن تحفز على المزيد من التمويل لمعالجة عدد من الصراعات الأفريقية. وقد أعلنت ألمانيا للتو عن مساهمتها الثانية بمبلغ ١٥ مليون يورو لعام ٢٠١٩، وبذلك يصل إجمالي مساهمتنا إلى ٣٠ مليون يورو لهذا العام وحده.

ثانياً، مثال الوساطة والتي هي أداة رئيسية لدفع عجلة الحل السلمي للصراعات. نحن نعتقد أن الأمم المتحدة، وخاصة وحدة دعم الوساطة التابعة لها، ينبغي أن تظل جهة فاعلة بقوة في الوساطات. لقد ساهمت الأمانة العامة ووحدة دعم الوساطة وفريق أصدقاء الوساطة مساهمة كبيرة في تعزيز المعايير العالية والنُهج المهنية في مجال الوساطة. نحن نؤيد هذا الجهد بالكامل.

بالإضافة إلى كوننا أحد المانحين الرئيسيين لوحدة دعم الوساطة، فإننا أكبر مانح للبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابع للأمم المتحدة المعني ببناء القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات، والذي يُشار إليه أيضًا باسم برنامج مستشاري السلام والتنمية.

نشكر الرئيس على تنظيم المناقشة الحالية حول المكانة المحورية للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها في سياق السلم والأمن في أفريقيا، والتي أعتقد أن السؤال الرئيسي بشأنها هو كيف يمكن لمجلس الأمن أن يصبح أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات العنيفة في هذا السياق بالذات.

أعتقد أن مقدمي الإحاطات الإعلامية قد أعطونا الإجابة اليوم بشكل أساسي من خلال الإشارة إلى أننا بحاجة إلى نهج شامل متعدد المسارات. من أجل منع نشوب الصراعات وصنع السلام وتحقيق بناء السلام، نحتاج في الأساس إلى شيئين – إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتغطية جميع الجوانب ذات الصلة للنزاع. واسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن الجوانب ذات الصلة التي يجب أن نراعيها.

أولاً، نحن بحاجة إلى الإنذار المبكر والعمل المبكر. إذا كنا نريد أن نتصرف مبكراً، فلا يمكننا أن نمنع نشوب الأزمات بنجاح إلا إذا كانت لدينا معلومات كافية وذات صلة، والتي يجب إرسالها إلى المجلس حتى يتفاعل مبكراً مع التحديات المقبلة. نود أن نشجع جميع أعضاء المجلس على الدعوة بانتظام إلى إحاطات إعلامية من المجتمع المدني حتى تعطينا المعلومات لتحقيق ذلك.

ثانياً، هناك جانب حقوق الإنسان ومنع نشوب الصراعات. إننا نحتاج إلى إلمام واضح بحالات حقوق الإنسان، لأنها غالباً ما تكون حاسمة في منع نشوب الصراعات. فالإلمام الواضح بحالات حقوق الإنسان يساعد في تحديد المظالم التي إذا تُركت دون معالجة يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراعات. وتوفر معايير حقوق الإنسان إطارًا لوضع حلول مستدامة لمعالجة تلك المظالم.

ثالثا، هناك جانب الآثار الأمنية لتغير المناخ. وقد أشار إليها العديد من مقدمي الإحاطات الإعلامية، وكذلك الأمين العام، في إحاطاتهم الإعلامية. سواء كان الأمر يتعلق بالصراعات بين رعاة ومزارعين في منطقة الساحل، أو بالنزاعات حول الموارد الشحيحة، خاصة فيما يتعلق بالمياه أو انعدام الأمن الغذائي،

أو بنقاط ضعف تستغلها جماعات إرهابية – يجب أن يكون التخفيف من تغير المناخ وآثاره ومكافحتها عنصراً أساسياً من جهودنا لتحقيق الاستقرار ومنع نشوب الصراعات. نعتقد أن الآثار الأمنية المحددة الناجمة عن تغير المناخ يجب أن يجسدها عمل المجلس بشكل أفضل.

وأخيرا، يجب مراعاة جانب التنمية المستدامة. على الرغم من أن هذا ليس عادةً من مواضيع المجلس، أعتقد أنه يجب علينا أن ندرك أن التنمية المستدامة ليست مجرد غاية في حد ذاتها بل هي أيضًا إحدى أكثر أدواتنا فعالية لمنع نشوب الصراعات العنيفة. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خارطة طريقنا لإنشاء مجتمعات مرنة ومستقرة ولمعالجة الأسباب الجذرية للعنف بجميع أنواعه.

بالإضافة إلى هذه الجوانب ذات الصلة التي يجب أن نأخذها في الاعتبار، يجب علينا أيضًا إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل النجاح في منع نشوب الصراعات. يجب التركيز بشكل خاص على المجتمع المدني وتعميم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع أعمالنا المتعلقة بالوقاية والوساطة. إن مساهمات الشبكات الإقليمية للوسيطات، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، تمثل تطوراً هاماً للغاية في هذا السياق، ونحن نشيد ونرحب بها. وتكتسي حماية حقوق الطفل وإشراك الشباب أهمية مماثلة.

فيما يتعلق بالتعاون على نطاق استراتيجي أوسع، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو بلا شك أهم شراكة تتبادر إلى الذهن على صعيد بناء السلام والأمن والحفاظ عليهما في القارة الأفريقية. وتلتزم ألمانيا، مع شركائها الأفارقة، بدعم وتطوير شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. نود أن نرى هذه الشراكة تتطور أكثر لمعالجة جميع مراحل الصراع، من عمليات الوقاية والسلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

الملكية والخبرات الأفريقية أمور حاسمة في معالجة الصراعات في القارة.

وفي هذا الصدد نؤيد مبادرات الاتحاد الأفريقي مثل مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ ومبادرة الدول الأفريقية لتحقيق تكامل أقوى في جهود حفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. نعتقد أن المنظمات الإقليمية في أفريقيا، الاتحاد الأفريقي وغيره – مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على سبيل المثال لا الحصر – يمكنها ويجب عليها أن تؤدي دوراً أقوى بكثير في منع نشوب الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية. ينبغي أن يكون التعاون المتزايد بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في صلب هذا الجهد، ولهذا السبب نرحب بالاجتماع التشاوري المشترك السنوي الذي سيُعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في أديس أبابا ونتطلع إليه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على عروضهم.

من المهم أكثر من أي وقت مضى زيادة استثمارنا في منع نشوب الصراعات. لقد أعطى واضعو ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن ولاية واضحة في هذا الصدد. ومع ذلك، يجب القول إننا نميل إلى التركيز على الأزمات القائمة بدلاً من محاولة منع أزمات الغد، على الرغم من أن الاستثمار في استباق الصراعات هو بالطبع أقل تكلفة بكثير من حيث الأرواح البشرية والمعاناة، بل وأيضًا من الناحية المالية.

لقد بُذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة. وأود في هذا الصدد أن أشيد بمبادرة الأمين العام لتعزيز دبلوماسية السلام والإصلاحات التي تم إجراؤها لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز قدرات الوساطة والإنذار المبكر لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. أود أيضًا أن أشيد بالعمل

الذي يقوم به مكتب أداما دييِنغ، المستشار الخاص لمنع الإبادة الجماعية. لقد حقق هذا الزخم الجديد من أجل منع نشوب الصراع نجاحا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، ساعدت الوساطة بقيادة المستشار الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باثيلي، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تجنب أزمة سياسية خطيرة في العام الماضي في مدغشقر.

ومع ذلك فبوسعنا أن نفعل المزيد، وينبغي أن ينظر مجلس الأمن بتواتر أكبر في الأوضاع التي تهدد بإشعال فتيل النزاعات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا لا نزال نتابع عن كثب الحالة في بوروندي، حيث إن زعزعة استقرار ذلك البلد ستكون لها عواقب وخيمة على السلم والأمن في المنطقة برمتها.

كما ينبغي أن تولي لجنة بناء السلام المزيد من الاهتمام للأوضاع التي تشكل خطرا، وأن تقدم توصيات إلى المجلس بشأنها. وقد أوضح الاجتماع الأخير للجنة بشأن بوركينا فاسو إلى أي مدى يمكن لهذا المنتدى إقامة حوار بناء مع البلدان التي تمر بأوضاع هشة.

ومن ضمن التحديات الكبرى المعاصرة في سبيل تحسين وسائل منع نشوب النزاعات أخذ المخاطر المناخية في الاعتبار. ويجب أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من إلقاء نظرة شاملة على المخاطر الناجمة عن أثر تغير المناخ على الأمن الدولي. ولذلك فإننا نوصي بإعداد تقرير للأمين العام بغية توفير تقييم منتظم لهذه المخاطر، فضلا عن تقديم توصيات عملية.

وأخيرا، يجب أن نشجع المشاركة الفعالة للنساء والشباب والمجتمع المدني في عمليات الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أرحب بمساهمة شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، التي تتيح نشر الوسيطات في الميدان.

كما يجب أن نزيد تعزيز التعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. فتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعزز فعالية الدبلوماسية الوقائية. وتكتسي تلك الشراكة أهمية استراتيجية بالنسبة لنا، ولذلك فإننا مصممون على دعمها.

ففي بوركينا فاسو في عام ٢٠١٥ وفي غامبيا في عام ٢٠١٦، أدى العمل المنسق والموحد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ضمان تحقيق نتائج ناجحة. وفي وقت سابق من هذا العام، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا في جمهورية أفريقيا الوسطى بتيسير التفاوض على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بفضل الالتزام القوي والمنسق تنسيقا متقنا للسيد جان – بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي.

ومن الضروري أن نحسن تنسيق جهودنا. ففي السودان، على سبيل المثال، سنحت للاتحاد الأفريقي وإثيوبيا أفضل فرصة للتوصل إلى اتفاق ناجح. وأيدت الأمم المتحدة وجميع الجهات الصديقة للسودان تلك الوساطة، مع الحرص في نفس الوقت على عدم التدخل. كما تضطلع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية بدور قيادي في هذه الحالات. وأود أن أشير هنا إلى الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أدت إلى التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قبل عام واحد.

إن الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا تتطلب منا الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لنا بروح من الشراكة والفعالية. وتعمل فرنسا بهذه الروح مع شركائها الأفارقة، ويمكن لأعضاء المجلس التعويل على استمرارنا في القيام بذلك.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتقدم الصين بالشكر لجنوب أفريقيا على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه

الجلسة المفتوحة. وقد استمعنا باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمين العام وممثلة المجتمع المدني.

إن السلام والأمن في أفريقيا لا يتعلقان برفاه الشعوب الأفريقية فحسب، بل إنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وتحقيق الاستقرار والسلام والأمن في أفريقيا تطلع مشترك للشعوب الأفريقية، كما أنه مسؤولية بديهية تقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. والدبلوماسية الوقائية وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أدلي بالنقاط التالية بشأن كيفية جني فوائد الدبلوماسية الوقائية.

ولا بد لنا من تحقيق الاستفادة الكاملة من دور البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بمبادئ الاحترام المتبادل وسيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويجب أن نضع ثقتنا الكاملة في البلدان الأفريقية وأن نوليها الثقة، بدلا من نتولى بأنفسنا حل مشاكلها. وينبغي أن يتم المنع مع احترام إرادة البلدان المعنية والإصرار على ملكيتها لزمام الأمور.

وينبغي لنا تحقيق الاستفادة التامة من الأدوار الفريدة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، مع استمرار الالتزام بمعالجة القضايا الأفريقية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ويجب أن نستفيد من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المساعي الحميدة وقدرات الوساطة التي تتمتع بها منظمتنا. كما يجب أن نتجنب اتخاذ الإجراءات باللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عند كل منعطف. وينبغي أن يعمل الوسطاء والأطراف في النزاعات والمنازعات على خلق الشعور بالانتماء للجماعة والمصير المشترك عند التصدي للمشاكل الصعبة عن طريق الحوار. ويجب أن نعزز الأمن من خلال التعاون واحترام الشواغل المشروعة لبعضنا البعض ومراعاتها. ومن الضروري تحقيق الاستفادة الكاملة من دور المرأة والشباب، وإشاعة ثقافة السلام، وتسوية الخلافات من خلال البحث عن أرضية مشتركة، مع تنحية خلافاتنا جانبا.

ويجب أن نولي أهمية أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية لتحديات السلام والأمن في أفريقيا، مع وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقدمة، وإرساء أساس متين لتحقيق الاستقرار الدائم من خلال النهوض بالمنع والتخفيف من المخاطر الاجتماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا على تحقيق التنمية عن طريق اتخاذ إجراءات عملية. والصين مستعدة للتوفيق بين المشاركة في بناء مبادرة الحزام والطريق، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأفريقية، من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز الترابط، وتحسين قدراتها الإنمائية، وتوطيد السلام من خلال التنمية الشاملة للجميع.

ولم تكن الصين غائبة عن الجهود الرامية إلى مساعدة أفريقيا على صون السلم والأمن. وبينما نحن نتكلم، يقوم أكثر من ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين بصون السلام في خمس بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وقد كانت البحرية الصينية ترافق السفن في خليج عدن وفي المياه قبالة سواحل الصومال لأكثر من ١٠ سنوات. وقد أنجزت أكثر من ١ ٢٠٠ مهمة مرافقة لأكثر من ٦ ٧٠٠ سفينة.

وخلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في العام الماضي، قررت الصين تنفيذ إطار للتعاون الصيني – الأفريقي من أجل السلام والأمن، وأنشأت منتدى السلام والأمن بين الصين وأفريقيا لتوفير منبر لتبادل الآراء في مجال السلم والأمن. وأنشأنا صندوق السلام والأمن الصيني – الأفريقي من أجل دعم التعاون بين الطرفين في مجالات السلام والأمن، وحفظ السلام، وتحقيق الاستقرار.

وقد وصلت الدفعة الأولى من مواد المساعدة العسكرية، وقيمتها ٢٠٠ مليون ين، إلى أفريقيا من أجل دعم القوة

الأفريقية الجاهزة، وتعزيز القدرة الأفريقية على الاستجابة الفورية للأزمات. كما قدمنا ٣٠٠ مليون ين في شكل معونة لعملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، ولدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد دعمنا بنشاط المساعي الحميدة والوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال تقديم تبرعات على مدى عدة سنوات لجهود المنع التي تبذلها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية بتقديم الدعم إلى آليات الأمم المتحدة للوساطة، بما في ذلك المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

وما برح الشعب الصيني يتشاطر نفس الرؤية والمصير مع شعب أفريقيا. وما برحنا دائما نظهر الاحترام والحب والدعم لأفريقيا في طريقها نحو تحقيق السلام والتنمية. وستواصل الصين الوقوف جنبا إلى جنب مع أفريقيا والسير معها يدا بيد.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يتواءم بياننا تماما مع البيانين اللذين ستدلي بهما السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة جان دارك بياي، المراقبة الدائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أهنئ وفد جنوب أفريقيا وأثني عليه لإدراج هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت والمطابقة لمقتضى الحال في جدول أعمال رئاستها.

والحفاظ على السلام والأمن في القارة الأفريقية، على وجه الخصوص، وتحقيق الأمن الدولي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام، موضوع يكتسي أهمية حيوية في جهود مجلس الأمن بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة ليبراتا مولامولا والسيدة ناليدي مايتي والسيدة ليندا فيلاكازي على إحاطاتهم الوافية والحافلة بالمعلومات التي تساعدنا في فهم سياق الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام والأمن الدوليين باستخدام المساعي الحميدة والحوار والوساطة كأدوات خاصة.

ويشكل صون السلام والأمن الدوليين أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة وعنصرا أساسيا في ولايتها. ومنذ إنشاء المنظمة قبل ٧٤ سنة، فقد حالت في العديد من المناسبات دون تحول الخلافات إلى حرب بإقناع المتنازعين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات والدخول في حوار بدلاً من اللجوء إلى استخدام القوة وعندما تندلع النزاعات، تساعد الأمم المتحدة على استعادة السلام.

إن أكثر السبل فعالية لتخفيف المعاناة الإنسانية والتكلفة الاقتصادية الهائلة والعواقب الناجمة عن النزاعات هي منع حدوثها في المقام الأول. وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في مجال منع نشوب النزاعات. ويتيح استخدام الدبلوماسية والمساعي الحميدة والوساطة والمبعوثين الخاصين وإيفاد البعثات السياسية إلى الميدان وعمليات حفظ السلام والتدابير القسرية ونزع السلاح لأغراض وقائية وتوصيات الأمين العام، وفقا للميثاق، مجموعة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات.

ويمثل تعزيز التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمرا ضروريا تماما لأن تنمية أفريقيا، وهي قارة غنية بجميع أنواع الموارد البشرية والاقتصادية على حد سواء، شرط مسبق لتحقيق السلام والوئام في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يكون من أولويات المجتمع الدولي بأسره تمويل البعثات المتعددة الجنسيات التي تنشرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للحفاظ

على السلام والأمن في المنطقة، حيث أنها ذات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. وهذا هو السبب في وجود حاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لدعم بعثات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، بميزانيات تدار من خلال الأمم المتحدة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية مقتنعة بشدة بأهمية الدبلوماسية الوقائية وتؤمن بها، وقد شاركت في بذل هذه الجهود في مختلف البلدان الأفريقية من خلال المشاورات والوساطة بمشاركة مباشرة للرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو الذي اضطلع بدور حاسم في تطبيع الحالة في فترة ما بعد الانتخابات في جمهورية غامبيا في أوائل عام ٢٠١٧. ولذلك، يكرر وفد بلدنا التعبير عن امتنانه لرئاسة جنوب أفريقيا لعقد مناقشة بشأن هذا الموضوع، وهو ما يتماشى تماما مع جهود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن والأهمية التي أولياناها على مدى العامين الماضيين للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يخص مسائل السلام والأمن.

ولعل الأعضاء يتذكرون أننا خلال رئاسة كوت ديفوار في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع التركيز على دور الدول والترتيبات الإقليمية وجهود الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها، وخاصة في أفريقيا (انظر S/PV.8414). وخلال رئاسة غينيا الاستوائية في شهر شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع التركيز على إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ واستكشاف الآليات التي يمكن بموجبها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون من أجل وضع حد للنزاعات في أفريقيا (انظر S/PV.8473). وقد تُوجت تلك المناقشة المفتوحة باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع فيما يتعلق بإسكات دوي المدافع في أفريقيا، مما شجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز تعاونهما لتنسيق الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا.

وسيُعقد مؤتمر وزاري بشأن إسكات دوي المدافع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في مالابو وستُوجه الدعوة إلى أعضاء مجلس الأمن وبلدان أخرى للمشاركة فيه. وسيتيح المؤتمر فرصة فريدة للتعامل بعمق مع الموضوع الذي نناقشه هنا اليوم، المتمثل في الأهمية المحورية للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وإسكات دوي المدافع في أفريقيا يشكل الآلية الصحيحة لإنهاء النزاعات في إفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أن الوقت قد حان الآن لتأكيد الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به المرأة في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. ولذلك، من الضروري ضمان مشاركة المرأة بصورة دائمة في عمليات الوساطة والحوار لمنع نشوب النزاعات.

في الختام، أذكّر في مجال منع نشوب النزاعات بالجهود المتفانية التي بذلها الرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، حيث سعى بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١١ إلى منع نشوب النزاع في ليبيا وسافر العديد من الرؤساء الأفارقة إلى طرابلس لحث الزعيم الليبي آنذاك معمر القذافي على مغادرة البلد. وللأسف، لم يوافق الكثيرون على هذه المبادرة الأفريقية وسقطت ليبيا، كما نعلم، في الحالة المأساوية التي يواجهها هذا البلد الأفريقي الشقيق اليوم.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أقدر مشاركة الأمين العام والإحاطات التي قدمتها ضيفاتنا الثلاث.

وأود أن أبدأ بقراءة مقطع لفت انتباهي نهاية الأسبوع الماضي.

”هناك توافق آراء واسع النطاق على أن منع نشوب النزاعات أو إدارتها أو حلها في أفريقيا يتطلب أن يكون الأفارقة أنفسهم بمثابة دفة لتوجيه عمليات السلام قدما وأن يعملوا مع المتنازعين على الصعيد المحلي لتحقيق المصالحة. ويمكن للأطراف الخارجية مثل [الولايات المتحدة] الإسهام من خلال توفير الدعم لدفع البحث عن السلام إلى الأمام، ولكن لا يمكن فرض السلام من الخارج. ومع ذلك، فإن للنزاعات في أفريقيا تداعيات دولية، تتجلى في تدفقات اللاجئين والأضرار البيئية على سبيل المثال، ولكن أيضًا من المنظور الإنساني البحت.

”كما يوجد توافق آراء واسع النطاق على أن القول المأثور القديم ”درهم من الوقاية خير من قنطار من العلاج“ ينطبق بشكل خاص على النزاعات في أفريقيا“.

لم تتم كتابة هذه الكلمات مؤخرًا ولم تُكتب في هذا العام أو حتى خلال هذا العقد. بل وردت في تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام لعام ١٩٩٤ عن منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وبعد ٢٥ عاما، لا نزال نتحدث عن هذا الموضوع. فهل سنستمر في هذا الحديث نفسه؟ وهل نحن راضون عن ذلك؟.

يجتمع مجلس الأمن عمليا كل أسبوع لمناقشة الحالات في مناطق العالم المتضررة من النزاع وعدم الاستقرار. ولكن في أحيان كثيرة جدا نصدر بيانات ونفرض جزاءات ونكون لجانا وننشئ بعثات لحفظ السلام لمعالجة النزاعات بعد اندلاعها. ويبدو لي أننا نتعامل مع هذا الأمر بشكل مقلوب نوعا ما. وبالتالي، إذا كانت هناك رسالة واحدة أريد أن أبلغها، فهي أن هناك الكثير مما يمكن للمجلس وينبغي له أن يفعله للتصدي للنزاع قبل أن يندلع. فهناك أربعة إجراءات يمكننا اتخاذها قبل نشوب النزاع.

أولا، ينبغي لنا أن نستخدم القرارات والبيانات لنستهدف العوامل المحركة للنزاع. فقراراتنا ينبغي أن تنظم إجراءات محددة موجهة إلى الأسباب الجذرية، لا مجرد أن تنمق كلمات أنيقة على الورق.

ثانيا، ينبغي لنا الاستفادة من نظم الإنذار المبكر والأدوات التحليلية المتاحة لنا لتوجيه مناقشاتنا وزياراتنا الإقليمية. وبذلك نضمن أننا نركز على المناطق التي يمكن أن تنشب فيها النزاعات، لا حيث اندلعت فيها بالفعل. وكما ذكر مواطني من كنتكي، جورج كلوني، الشهر الماضي في تعليق بشأن جنوب السودان، ”إن لم تهتم [بالمشاكل في ذلك البلد]، فإن مشاكله ستصل إلى عتبة بابك في نهاية المطاف.“ إنه محق تماما.

ثالثا، لأن البلدان المجاورة تتحمل في كثير من الأحيان أعباء تداعيات النزاع، ينبغي لنا زيادة التنسيق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يواصل إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في جميع أعماله. وكما ذكرنا الرئيس ترامب في ملاحظاته أمام الجمعية العامة، فإن الأمم التي تمكن المرأة تكون أغنى وأكثر أمانا وأكثر استقرارا من الناحية السياسية (انظر A/74/PV.3). والمشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام ستؤدي إلى اتفاقات سلام أكثر استدامة. وكما أشارت السيدة مولامولا :”إذا كنت تريد إنجاز شيء ما فعليك بإسناده إلى امرأة“.

ويسر الولايات المتحدة أن ترى بلدانا مثل النيجر تعمل بشكل استباقي لمنع نشوب النزاعات العنيفة. فقد أحرزت النيجر التقدم، باستخدام الموارد المحلية والمساعدات الدولية، في منع المتطرفين العنيفين من التنقل بحرية على طول حدودها مع مالي. وكذلك أدارت بحنكة التوترات الإثنو – إقليمية من أجل حرمان الجماعات الإرهابية من مجموعات جديدة من المجندين المحتملين داخل حدودها. إننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع النيجر لتسليط الضوء على أفضل الممارسات تلك عندما تنضم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يركز على عدد أكبر من البلدان مثل بوروندي والكاميرون، حيث تهدد الاستقرار الانقسامات المجتمعية والحكومات الضعيفة. ويمكن للانتخابات المقبلة كذلك أن تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والمخاطر الأمنية. وينبغي لنا زيارة النقاط الساخنة المحتملة والتركيز عليها علنا لتسليط الضوء على المناطق التي يمكن أن تنزلق إلى النزاع. وقد قمنا بذلك، بدرجة كبيرة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن جانبنا، فإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بالاستقرار والأمن الطويلي الأمد في أفريقيا. وهذه ليست مجرد كلمات بالنسبة لنا؛ إنها الحقيقة الأساسية لخياراتنا المالية والسياسية. فمعظم مشاركاتنا الثنائية في القارة تركز على الدبلوماسية الوقائية. ففي بوركينا فاسو، تنفذ الولايات المتحدة برنامجا تجريبيا بتمويل قدره ١٣,٥ مليون دولار لمنع نشوب النزاعات. وسيسافر وفد للولايات المتحدة، في وقت لاحق من هذا الشهر، إلى بوركينا فاسو لوضع برنامج إلى جانب الحكومة والمجتمع المدني وغيرهما من الشركاء المحليين والدوليين.

كما تستثمر الولايات المتحدة ملايين الدولارات في شكل معونات إنمائية كل عام لاستكمال جهودنا الدبلوماسية. إننا نقدم التمويل والمساعدة التقنية في العشرات من البلدان الأفريقية، للوصول إلى حكم خاضع للمساءلة وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل ودعم الجهود المحلية الرامية إلى البحث عن بدائل سلمية للنزاعات.

وقد قدمنا مساعدة تقنية مماثلة إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعديد من الدول الأعضاء، كجزء من دعمنا للنظام القاري للإنذار المبكر.

لقد أجرينا ذات المداولات عن هذه المسألة لفترة طويلة لأن النهج الذي نتبعه لحل المشاكل يتسم في كثير من الأحيان بردود الأفعال أكثر مما يجب. ويمكن أن يكون ذلك هو الحال ببساطة لأن العمل على منع نشوب النزاعات مكلف بل ويشكل عبئا ثقيلا. فأنا لا أنكر ذلك. غير أنه العمل الصحيح الذي يتعين علينا القيام به. إنه العمل الفطن الذي علينا القيام به. وهو العمل الذي يتعين على المجلس القيام به – لا مجرد الحديث عنه.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم المفيدة جدا. وأود كذلك أن أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة التي تتناول العنصر الأساسي لمهمة مجلس الأمن – صون السلم والأمن الدوليين.

تدرك بولندا أهمية ومركزية الدبلوماسية الوقائية في منع نشوب النزاعات وحلها، وخاصة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية. وقد تمت الإشارة بالفعل خلال جلسة اليوم إلى أن الدبلوماسية الوقائية تستخدمها وسبق أن استخدمتها منظومة الأمم المتحدة عموما. غير أنها لم تعتبر دائما ركيزة أساسية لعمل مجلس الأمن. غير أننا نرى أن التصدي للتعقيدات الناشئة عن الطبيعة المتطورة للنزاعات تتطلب مجموعة كبيرة من الأنشطة، التي ينبغي أن تعالج النزاعات بطريقة شاملة، مع استخدام جميع الوسائل المتاحة والتعامل مع جميع الجهات الفاعلة في مختلف المراحل، من المجتمعات المحلية إلى أعلى المستويات السياسية.

وتعتقد بولندا، فيما يتعلق بتلك العمليات، أن من الضروري أن يتم العمل في إطار الركائز الرئيسية الثلاث للمنظمة – أولا، في عمليات السلام والأمن، مع المشاركة الفعالة للنساء والأقليات؛ وثانيا، التنمية المستدامة، التي تسير جنبا إلى جنب مع بناء القدرة على الصمود؛ وثالثا، استمرار احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونعتقد، بالإضافة إلى ذلك، أن من المهم توسيع نطاق التعاون في مجال منع نشوب النزاعات إلى القطاع الخاص من أجل التوفيق بين أوساط الأعمال التجارية الأساسية والأهداف الاستراتيجية للمجتمع الدولي. وينبغي لنا، في هذا الصدد، عند التفكير في خيارات عملية مثل تجميع

الموارد لمنع نشوب النزاعات، أن ننظر في الاستفادة من المزيد من الموارد الخاصة من أجل التنمية، ربما في شكل تمويل مختلط بين القطاعين الخاص والعام. والنهوض بأداء اقتصادي جيد ومناخ اقتصاد كلي ومؤات سيساعد بشكل كبير في التصدي للتوترات على الجبهتين الاجتماعية والسياسية وتعزيز الاستثمار وكفالة الاستقرار في الأجل الطويل.

وترى بولندا أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة مواصلة الاستثمار في طرق جديدة لإيجاد موارد مالية وأدوات مبتكرة لجمع المعلومات وتحليل البيانات من أجل تحسين تحديد مخاطر وتهديدات السلام والأمن الأكثر إلحاحا وحيث تمس الحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. وأود التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات والوساطة، على النحو المبين في الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وفي إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ونشير، في ذلك السياق، إلى المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذين يسلطان الضوء على أهمية الهيئات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات وأولوية الدبلوماسية الوقائية كخطوة أولى صوب منع نشوب النزاعات وحلها.

وإذ نفكر اليوم بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها، أود أن أشدد على أهمية الوساطة. وأود أن أشير، في ذلك الصدد، إلى كلمات الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، التي قالت مؤخرا في نيويورك أن هناك حاجة إلى جيل جديد من الوسطاء، ولا سيما أولئك الذين يفهمون التكنولوجيا ويمكنهم استخدامها من أجل تحقيق الصالح العام. وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نرى أن مبادرة مجموعة أصدقاء الوساطة تشهد ازدهارا وتتوسع كل عام، بفضل فنلندا وتركيا.

وختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على أن منع نشوب النزاعات والوساطة من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يتجسدا بصورة أكبر في أعمال مجلس الأمن. وأعتقد أن جلسة اليوم تسهم في تحقيق هذا الهدف.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بإدانة الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يوم أمس، والتي أسفرت عن خسارة روح أخرى من أرواح حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من تشاد. كما أود أن أعرب عن أحر تعازينا لأسرة الضحية ولحكومة وشعب تشاد.

نشكركم، سيدي الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة المهمة. وترحب إندونيسيا بالإحاطات المقدمة من الأمين العام، والسفيرة مولامولا، والسيدة مايتي والسيدة فيلاكازي.

تتسم التحديات التي تواجه السلام في العديد من حالات النزاع في أفريقيا بالتعقيد والتقلب وبكونها غير مسبوقة من حيث الإصابات في صفوف المدنيين، والتشريد القسري والانتكاسات التي تعتري عمليات السلام. وفي أحيان كثيرة للغاية، ومع ذلك، ننشغل كثيرا جدا بالاستجابة للنزاعات التي لم نتمكن من منع نشوبها ومعالجة أسبابها الجذرية. وهذا النهج ليس مستداما، وتبين أنه باهظ التكاليف. أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، التحول إلى ثقافة منع نشوب النزاعات أمر ضروري. فمنذ اليوم الأول، شدد الأمين العام على منع نشوب النزاعات كواحدة من أولوياته، ويؤيد وفد بلدي هذا التحول. وتؤيد إندونيسيا أيضا مفهوم الحفاظ على السلام، الذي يشدد على اتباع نهج على نطاق المنظومة لمنع نشوب النزاعات. ويجب أن نعزز التآزر بين مجلس الأمن والكيانات الأخرى التابعة لأسرة الأمم المتحدة والاستفادة من مواطن قواها النسبية للتصدي بصورة شاملة للعوامل المسببة للنزاع.

ولا تفتقر الأمم المتحدة إلى الأدوات المناسبة لمنع نشوب النزاعات. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما برحا يساعدان البلدان النامية في تعزيز الإدارة الرشيدة، وما فتئ صندوق بناء السلام يمول مبادرات بناء السلام الإقليمية في أفريقيا. وتثمّن إندونيسيا أيضا دور المساعي الحميدة للأمين العام والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، وتشجع الأمين العام على استخدام كل وسيلة وقائية في جعبته لتجنب تكرار نشوب النزاع.

ثانيا، لا تستطيع الأمم المتحدة بمفردها منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. ومن خلال خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تتطلع شعوب أفريقيا إلى جعلها خالية من النزاعات. والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية إذ تحقق هذا الهدف النبيل، ما برحوا يتولون بشكل متزايد زمام مسائل السلام والأمن في القارة. ولذلك فإن الشراكة القوية بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات أمر أساسي، وفي الواقع، توجد أشكال مختلفة من التعاون بالفعل، بدءا من نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى دعم الأمم المتحدة للمبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

ثالثا، من الضروري الاستفادة بشكل كامل من الميزات النسبية لكل منظمة. يملك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية معرفة التي لا تُضاهى بالنزاعات في القارة، وهم ملمون بأصحاب المصلحة المعنيين. ويجب على الأمم المتحدة الاستماع إليهم دائما. كما أنهم يتمتعون بالقرب الجغرافي من النزاعات، الأمر الذي يعطيهم حافزا قويا لحلها ويمنحهم القدرة على أن يكونوا المستجيبين الأوائل. ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون معهم حالما تظهر الأعراض المبكرة لنشوب نزاع ما من أجل تحديد النُهُج العملية.

وفي الوقت نفسه، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المشورة في مجال السياسات والدعم السياسي والدعم اللوجستي إلى بعثات الاتحاد الأفريقي. ويمكنها أن توفر الموارد الكافية لضمان أن بوسع الاتحاد الأفريقي إنجاز مساعيه البالغة الأهمية، بما في ذلك عن طريق تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعملان أيضا كفريق في جهود الوساطة. وهناك حاجة إلى إجراء مناقشة استراتيجية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم بشكل أفضل تنمية القدرات الوساطة الإقليمية في أفريقيا.

ولكي نحافظ على السلام في منطقتنا، ما برحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، تسعى بلا كلل لتعزيز أسلوب آسيان في العمل، مع اعتمادها الأساسي على الدبلوماسية الوقائية. وترى إندونيسيا أن منطقة جنوب شرق آسيا وأفريقيا لديهما الكثير الذي يمكن أن تتعلمانه إحداهما من الأخرى في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه حتى عندما تكون المنظمات الإقليمية عاقدة العزم على الاضطلاع بدورها، هناك حدود لما يمكنها عمله إذا لم يكن موقف مجلس الأمن موحدا أو على استعداد للنهوض بمسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نكفل إتاحة الموارد لحفظ السلام وبناء السلام. إن توقع البعثات السياسية الخاصة وكذلك بعثاتنا لحفظ السلام، التي، كما ذكر الأمين العام، هي في معظمها في القارة الأفريقية، أن تقوم بواجبها النبيل في ظل دعم محدود هو بمثابة جعلها مهمات مستحيلة.

وبوصفنا أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في المجلس، أود أن أحيي شجاعة معتمري الخوذ الزرق في الميدان، بمن فيهم الآتون من أفريقيا، التي تعتبر كقارة، أكبر مساهم جماعي بالقوات في القارة.

وبما أننا المتكلم الأخير من أعضاء المجلس قبل الرئيس، وأننا استمعنا إلى بيانات مختلف الزملاء في هذه القاعة، أعتقد أن

من الواضح جدا لنا جميعا أننا كلنا نؤيد منع نشوب النزاعات. وما نحتاج إليه الآن هو أن ننفذ الدبلوماسية الوقائية بإخلاص وحكمة وقوة. وعلاوة على ذلك، أؤيد البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة وحثنا فيه على اتخاذ الإجراءات اللازمة. إن أفريقيا تنتظرنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

أولا، أود أن أشارك الزملاء الذين أدانوا الهجوم على حفظة السلام التابعين لنا الذي وقع في تشاد يوم أمس. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للتالية أسماؤهم على إحاطاتهم الثاقبة والشاملة هذا الصباح: السفيرة ليبيراتا مولامولا، الأستاذة الزائرة والمديرة المعاونة في معهد الدراسات الأفريقية، كلية إليوت للشؤون الدولية، جامعة جورج واشنطن؛ والسيدة ناليدا مايتي، مديرة البرامج فيمنظمة ”نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار. والسيدة ليندا فيلاكازي، مديرة البرامج في الصندوق الإنمائي زانيلي مبيكي.

إن لهذه المناقشة، وهي الأولى في الأسبوع الثاني من تولي جنوب أفريقيا رئاسة مجلس الأمن، دلالةً رمزيةً، حيث أنها تصب تركيزنا على الأهمية المحورية للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها في القارة الأفريقية. وهذا هو السياق الذي نواصل فيه جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجه السودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي غيرها من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ونحن نؤمن بهذه المكانة المركزية لأن منع نشوب النزاعات وتسويتها هو أقل تكلفة من حفظ السلام، من الناحية المالية أو من حيث الخسائر في الأرواح، وتدمير الهياكل الأساسية وتشريد الناس. وفي مقالة نيلسون مانديلا المعنونة ”تخلص من العقبات وواجه العدو“، التي كتبها في سجن روبن آيلند في عام ١٩٧٦ يذكرنا لماذا التفاوض هو الأمر المفضل عندما قال ما يلي:

> ”عندما نتقاتل ونحول هذا البلد إلى ركام سيظل من الضروري أن نجلس معا ونتكلم عن مشاكل التعمير – الرجل الأسود والأبيض والرجل الأفريقي والأفريقي من أصل أوروبي“.

ونعرب عن تقديرنا لخطة الأمين العام للإصلاح، ولا سيما ركيزة السلام والأمن التي تعطي الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة وإبرام اتفاقات السلام المملوكة وطنيا وتنفيذها في وقت مبكر. وترى جنوب أفريقيا أن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يؤديا دورا مهما في منع نشوب النزاع. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى تعزيز جهود التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي والمستمر للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها، التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرهم من الشركاء الدوليين والمحليين.

وتشيد جنوب أفريقيا بجهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان وأماكن أخرى في القارة. إن ما جرى مؤخرا من تفعيل لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، سيزيد من تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وجهوده لمنع نشوب النزاعات في القارة. ويتمحور صندوق السلام حول مجالات مواضيعية ثلاثة، وهي الوساطة والدبلوماسية الوقائية، والقدرات المؤسسية، وعمليات دعم السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشادة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لجهودها الرامية إلى الإسهام في صندوق السلام، الذي تبلغ موجوداته حاليا ١١٥ مليون دولار. وقد أظهر الزعماء الأفارقة إرادتهم السياسية لمعالجة وحل النزاعات في قارتنا.

ولا نغالي مهما أكدنا على أهمية دور المرأة والشباب في منع نشوب النزاعات والوساطة. ومن المعلوم أنه حيثما تشارك المرأة في عمليات السلام، تكتسب تلك العمليات قدرا أكبر الشرعية

وتغدو أكثر استدامة وفعالية. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بالفعل منظمة نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار، ورابطة حقوق المرأة في التنمية، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والعديد من المبادرات المماثلة الأخرى، في ترسيخ منع نشوب النزاعات وحلها عن طريق إجراء مفاوضات على مستوى القواعد الشعبية. ونحث الأمين العام على نشر مزيد من النساء الوسيطات، ومبعوثات السلام والممثلات الخاصات للمساعدة في جهود تسوية النزاعات والوساطة في قارتنا. وقدمت جنوب أفريقيا مشروع قرار بشأن المرأة والسلام والأمن لضمان تنفيذ قراراتنا السابقة المتعلقة بدور المرأة في صون السلم والأمن.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، فإننا نحث الدول الأعضاء على تجديد التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بحل المنازعات. وقد آن الأوان لأن تبذل الأمم المتحدة والمجلس مزيدا من الجهد والموارد استجابة للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص التسوية السلمية للمنازعات.

وجنوب أفريقيا على اقتناع بأن السلام والاستقرار في العالم سيظلان بعيدي المنال إذا لم نعالج الصلة بين الأمن والتنمية. وتسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتلك الصلة الحيوية. وفي ذلك السياق، يقتضي النظر في الترابط بين الأمن والتنمية أن تعمل مختلف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة معا بطريقة متكاملة في إطار الولايات التي حددها الميثاق لكفالة اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء التنمية المستدامة والسلام الدائم.

وأود أن أختتم باقتباس آخر من نيلسون مانديلا:

”لقد كان متوقعا أن نقضي على بعضنا بعضا في أسوأ مواجهات عنصرية ممكنة. ولكننا اخترنا كشعب طريق التفاوض والتوفيق والتسوية السلمية، واخترنا عوضا عن الكراهية والانتقام طريق المصالحة وبناء الأمة“.

وتناشد جنوب أفريقيا أشقاءنا وأخواتنا في قارتنا الأفريقية أن يحذو الحذو نفسه. فلنمضي في طريق المصالحة وبناء الأمة عوضا عن الكراهية والانتقام. ونحث مجلس الأمن مرة أخرى، على تخصيص مزيد من الموارد للدبلوماسية الوقائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذا الشهر، أود أن أشاطر زملائي تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب أيضا عن تقديرنا لكم على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية بشأن الأهمية المحورية للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمات الإحاطات على إحاطاتهم المفصلة والشاملة الثاقبة بشأن المسألة قيد النظر.

وعند إنشائه في عام ١٩٤٥ أنيطت بمجلس الأمن المسؤولية عن كفالة السلم والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين أذن أعضاء المجلس بالعديد من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك في تيمور – ليشتي ولبنان وهايتي وقبرص وبلدي ناميبيا. وتدل التجربة الناميبية على أن هذه البعثات ترمي إلى مساعدة البلدان على المضي في طريق الانتقال الصعب من النزاع إلى السلام. وسنحتفل في العام المقبل بمرور ٣٠ عاما على بناء السلام العظيم في ناميبيا. ونشكر الأمم المتحدة على دورها في تحقيق السلام في بلدي. ويعدُّ تنفيذ قرارات مجلس الأمن عنصرا أساسيا أيضا في حل النزاعات. وأغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن المسائل التي لم تحل بعد تتطلب الدعم الكامل من مجلس الأمن لضمان التنفيذ الكامل لقراراته.

وما برح طابع النزاعات يشهد تغيرا منذ إنشاء مجلس الأمن. وبالتالي، فإنه يجب تكييف دور المجلس أيضا على تلك

التغيرات. ويجب على المجلس أن يكفل في جميع الأوقات عدم الاكتفاء بمجرد رد الفعل على ما يحدث. ويجب أن يكون استباقيا. ويجب عليه الاضطلاع بدور أكثر فعالية في منع نشوب الحروب والنزاعات. ولا شك أن البؤس والمعاناة الإنسانية والمجاعة والظروف المعيشية التي لا تطاق، علاوة على انتهاكات حقوق الإنسان هي من بين علامات الإنذار المبكر التي يجب علينا جميعا التيقظ لها. ويتطلب النجاح في ذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها أكثر دراية وتكيفا مع الأوضاع في مناطقها. وأود أن أضيف أيضا أنه يجب علينا أن نركز على العوامل الخارجية مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. فهذه إشارات إنذار مبكر للمشاكل المتوقعة في المستقبل، فيما يتعلق بالسلام والأمن.

ويوفر التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن موجهات لتعميق التعاون بين المنظمتين على جميع المستويات في مجالي السلم والأمن. وما برحت تلك الشراكة الحيوية تزداد قوة منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد تؤيد ناميبيا بقوة دعوة الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن إلى تمويل يمكن التنبؤ لعمليات دعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن بقيادة الاتحاد الأفريقي عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وقد تبيّن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل ملموس في الأشهر الأخيرة بالتوقيع على اتفاقات السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب. ويعتبر السودان أيضا مثالا ممتازا على قوة الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وتدل أيضا زيارة مجلس الأمن المقبلة إلى مقر الاتحاد الأفريقي حيث ستجرى المشاورات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أهمية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ولطالما تم التشديد على ضرورة إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة في التصدي للأزمات وحالات النزاع أثناء رئاسة ناميبيا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى آب ٢٠١٩. وتشمل الأمثلة الملموسة على تلك السياسة الانتخابات الناجحة والسلمية التي أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر. وواصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المساعدة في إيجاد حل سياسي في ليسوتو.، ونحن متفائلون بأن يمضي ذلك البلد الشقيق قدما في الاتجاه الصحيح عن طريق الحوار. وتؤيد الجماعة تماما الحاجة إلى تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وأدواته الوقاية في سياق تطلعات الاتحاد الأفريقي إلى تحقيق مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ولا يمكننا المغالاة في التركيز على الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمفاوضات في جهود بناء السلام وإعادة الإعمار.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية المرأة في مجالي التفاوض والوساطة في عمليات بناء السلام على النحو المكرس في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي عام٢٠٠٠ وأثناء رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن، اتخذ المجلس بالإجماع القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولفت ذلك القرار رسميا الانتباه العالمي إلى إسهامات المرأة غير المعترف بها وغير المستغلة والتي لا تحظى بالتقدير الكافي في منع نشوب الحرب وبناء السلام، فضلا عن حث الأفراد والمجتمعات على العيش في وئام. ووفقا للمعهد الدولي للسلام، فعندما تشارك المرأة في عمليات السلام فإن الاتفاق الناتج عنها ترجح استدامته بنسبة ٣٥ في المائة وعلى مدى ١٥ عاما على الأقل. وينبغي أن أن تشجع تلك النسبة وحدها الأطراف على كفالة إشراك المرأة في المناقشات ذات الصلة. ولا يسعنا نحن المجتمع الدولي إلا أن نستفيد من الاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في مجالي السلام والأمن. تحقيقا لتلك الغاية، ستطلق ناميبيا

مركز المرأة للسلام الدولي، ونرحب بالالتزامات من جانب الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق نتائج ملموسة في السنوات القادمة، مثل التزام فنلندا وإسبانيا لعام ٢٠٢٥ بشأن إشراك المرأة في عمليات السلام.

وختاما، أود أن أؤكد التزام ناميبيا بالدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها. ويشيد وفد بلدي بالجهود الجارية لإحلال السلام في القارة، ونثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكذلك المنظمات دون الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية. ولدينا اعتقاد راسخ أن من شأن اتباع نهج أكثر استباقية باستخدام الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات أن يضع حدا للعنف في القارة الأفريقية. وكما قال الأب المؤسس في ناميبيا ذات مرة:

”سيكون النصر دائما حليف الشعب عندما تتحد صفوفه في السعي إلى تحقيق المصلحة المشتركة لجميع أفراده“

وبالاستفادة من تلك الحكمة، أعتقد أن المجلس سيشهد قدراً أكبر من النجاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ جنوب أفريقيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل وتعاوننا خلال فترة رئاستكم. وأود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية. ويحدونا الأمل في أن تُحيي هذه الجلسة تطلعاتنا إلى تعاون قوي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجال بناء القدرات من أجل الدبلوماسية الوقائية.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسفيرة مولامولا وممثلتي المجتمع المدني – السيدة ليندا فيلاكازي والسيدة ناليدي مايتي – على إحاطاتهم الشاملة وأفكارهم.

تؤمن إثيوبيا إيماناً راسخاً بأن منع نشوب النزاعات والوساطة أداتان بالغتا الأهمية للحفاظ على السلام والتنمية. إن منع نشوب النزاعات وتكرارها هو أيضا من الركائز الأساسية لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. ويستمد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جذوره أيضا من الحاجة إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وفي أسبقية الحلول السياسية، التي تركز على تنفيذ أهداف منظومة السلم والأمن على النحو الواجب، بما في ذلك من خلال مشاريع مثل النظام القاري للإنذار المبكر في أفريقيا، والأنشطة محددة الهدف لوحدة دعم الوساطة في الاتحاد الأفريقي والعمل الذي يضطلع به فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي. وعند هذا المنعطف، أود أن أشير إلى أن المناقشات التي دارت في المجلس لا تُظهر تقدماً مُرضياً فيما يتعلق بأهمية تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك بشأن الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال آليات من قبيل الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وإجمالاً، يظل استخدام منظومة الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية – ولا سيما المساعي الحميدة للأمين العام – أمراً لا غنى عنه ولكنه غير مستغلّ بالكامل في تجنب الأزمات واحتوائها. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يفعل المزيد لدعم وتعزيز الجهود الإقليمية لمنع نشوب النزاعات. ويكتسي ذلك أهمية كبرى بالنظر إلى أن النزاعات الحديثة تميل بطبيعتها لأن تكون عابرة للحدود الوطنية، ولا سيما عندما تكون الحدود نفوذةً، كما هو الحال في كثير من أنحاء أفريقيا. ولذلك فغنيّ عن البيان أن الخسائر الإنسانية والمادية على السواء الناجمة عن النزاعات أكبر مما ينبغي. ولهذا السبب ينبغي وقفها أو التقليل منها من

خلال منع نشوب النزاعات والوساطة والدبلوماسية الوقائية، التي هي أمثل الأدوات المتاحة لنا الآن لتفادي اندلا ع الأزمات.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة أهمية الوساطة في منطقتنا. وقد أدّت الحكمة الجماعية للشعب السوداني والمساعي التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى تيسير السلام والاستقرار في السودان – بُورك صانعو السلام. وشهدنا مرة أخرى أن منع نشوب النزاعات وحلّها أقل تكلفة، مما يبعث الأمل ويغذّي التعاون ويعطينا الزخم والهدوء للتفكير في أن الحروب مدمرة وأن في بناء السلام حياةً ووئاماً.

ونؤمن بأن الشمولية وبناء توافق الآراء الوطني هما الأساس للنجاح في منع تحول المنازعات داخل الدول إلى نزاعات. وعندما تكون التنمية شاملة، ويُكفل أمن المواطنين، وعندما يشارك الشباب والنساء مشاركة نشطة في اتخاذ القرارات، وعندما تزول الحواجز التي تعترض طريق نهوضهم اقتصادياً، يمكن للسلام أن يستمر. لقد شهدنا قدرة وإمكانات الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير الإيجابي في جميع أنحاء منطقتنا، وكان آخرها في إثيوبيا والسودان، وكذلك في أنحاء بلدان غرب أفريقيا. ويجب علينا الإصغاء إلى الشباب – إلى آمالهم وتطلعاتهم وشواغلهم. إن المشاركة المجدية للشباب في أنشطة بناء السلام ستحرم الجماعات المسلحة والإرهابية مثل حركة الشباب الفرصة للازدهار باستغلال الثغرات في التنمية والحوكمة. وفي بعض مناطق النزاع في القارة الأفريقية، دفع الغياب الكامل لهياكل الدولة والمؤسسات العاملة، وكذلك الفساد وسوء الإدارة، بعدد كبير من الشباب إلى النظر في الانضمام إلى تلك الجماعات الإرهابية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل الاستثمار في تمكين الشباب وتعضيد قدرة الدولة ومبادرات الحكم الرشيد على الصعيد المحلي، بما في ذلك في المناطق التي تغيب عنها سلطة الحكم.

إن إثيوبيا ملتزمة بتنفيذ رؤية منظومة السلم والأمن الأفريقية، فضلاً عن رؤيتها الرائدة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، وكلاهما يشدد على منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات في القارة. وفي منطقتنا دون الإقليمية، ناصرت إثيوبيا أهداف آلية إيغاد للإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها، التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات العنيفة من خلال تنظيم وتنسيق الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. وعلى الصعيد الوطني، خلال العام ونصف العام الماضي، أولت إثيوبيا بناء السلام أولوية، بما في ذلك عن طريق إنشاء وزارة على مستوى مجلس الوزراء لضمان تنفيذ تدابير لبناء السلام من أجل توطيد سيادة القانون وتعزيز قدرات القطاعات الأمنية. وبالإضافة إلى تمكين المجتمعات المحلية، نعمل على ترسيخ مبادراتنا لبناء السلام على تقاليد السكان الأصليين مثل استخدام مجالس الحكماء والزعماء الدينيين، بهدف التوصل إلى توافق وطني في الآراء. وندرك أن تلك الجهود لن تنجح دون المشاركة الفعالة للنساء والشباب.

ونود أن نكرر مرة أخرى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن للأفارقة وحدهم الوفاء بأهداف منع نشوب النزاعات الإقليمية والوطنية هذه، لا سيما بسبب الافتقار إلى الموارد المادية والمالية. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، أن يدعم بنشاط الجهود الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، استناداً إلى الرأي القائل بأن الوقاية خير من العلاج. وفي هذا الصدد، نحثّ أعضاء مجلس الأمن على زيادة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن بوصفها منصة لمنع نشوب النزاعات وللوساطة في القارة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة بيابي.

السيدة بيايي (نكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، مع التركيز على أهمية الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها. كما أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذا المنبر والفرصة لاستعراض الجهود المبذولة في هذا المجال بغية تعزيز التعاون وإقامة مزيد من الروابط مع إتاحة مزيد من الفرص لتوثيق عُرى التعاون العملياتي. وتقدر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيما تقدير البيانات المدلى بها خلال هذه المناقشة.

ويتطلب صون السلام والأمن العالميين التعاون بين عدد من الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، تقرّ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالإنجازات التي تحققت في التصدي للقضايا التي تعوق السلام والأمن الدوليين، واضعة في المقدمة منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وبذل المساعي الحميدة من خلال شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بفضل مساعدة شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني وشبكات النساء والشباب.

وفي هذا الصدد، ستركّز مساهمتي في هذه المناقشة على ثلاث نقاط رئيسية. وأود أولاً أن أعرض خلفية تاريخية موجزة عن مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مسائل السلام والأمن. ثم أسلّط الضوء على مجالات التعاون مع الكيانات الأخرى، قبل الاختتام بالنظر في الثغرات والتحديات المتبقية، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل الإسراع بتنفيذ المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات.

وقبل الخوض في موضوع اليوم، أود التطرق مجددا بإيجاز إلى الحالة الأمنية في وسط أفريقيا، تلك المنطقة المعرضة لجميع أنواع النزاعات بسبب موقعها الجغرافي في قلب مشهد جيوسياسي مضطرب يشهد بصورة منتظمة نزاعات متكررة تؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين، فيما تؤثر تأثيرا سلبيا على مجموعة دول المنطقة دون الإقليمية.

ومن الجدير بالذكر أن الحالة الراهنة المثيرة للجزع ليست وليدة اليوم أو الأمس، ولكن جذورها ترجع بصفة رئيسية إلى الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، التي شهدت خلالها سبع من الدول الإحدى عشرة الأعضاء في مجموعتنا حروبا عنيفة وأعمال إبادة جماعية مدمرة، مما حدا بالمؤسسة إلى اعتماد توجه جديد في أهدافها. فقد اضطرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ركزت في البداية على تعزيز وتحسين التعاون المتناسق وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ذاتية الاستدامة في جميع المجالات لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التكامل الإقليمي، لتعزيز أهدافها في شباط/فبراير ١٩٩٩ بإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا الذي تتمثل مهمته الأساسية في منع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية وحلها.

ومنذ إنشائه، ركز المجلس في عمله على مجال منع نشوب النزاعات وآليات الإنذار المبكر. وشرع في الآونة الأخيرة في تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال منع نشوب النزاعات. كما اتُخذت إجراءات سياسية ودبلوماسية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه. وفي هذا الإطار، تعهد رؤساء الدول والحكومات بتعزيز السلام والأمن على أعلى المستويات باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والأمن والاستقرار في المنطقة.

غير أنه ثبت مدى صعوبة منع نشوب النزاعات المختلفة في طابعها في المنطقة، والتي تفضي إلى أزمات اجتماعية، والحد من المشاكل العامة المتجذرة في الفقر وجميع أنواع الإقصاء، فضلا عن قضايا الحوكمة الكامنة وراء الصراعات السياسية والمؤسسية. وتميل التوترات للتصاعد أثناء العمليات الانتخابية، في حين تتزايد الهجمات المتصلة بالإرهاب والتطرف العنيف وما يترتب

عليها بالتبعية من هجرة قسرية وجرائم عابرة للحدود وانعدام للأمن البحري، ملتهمة جميع الموارد المخصصة للتنمية. كما تجدر الإشارة إلى المسائل الشاملة المرتبطة بالاتجار بالبشر والتهريب والاتجار غير المشروع عبر الحدود، فضلا عن انتشار الأسلحة.

ونشير بقلق إلى تقاليد قديمة العهد، مثل الترحال الرعوي والرعي، والتي أصبحت الآن مصادر للنزاعات حيث تتسبب في زعزعة الاستقرار وعودة القوى الهدامة ونهب الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية. وتشجع جميع الأطراف المعنية مكافحة تلك التحديات بطريقة كلية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، تشيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالمشاركة المجدية للشبكات النسائية والشبابية في الجهود الوقائية، حيث أثبتت هذه الشبكات أنها ذخر قوي يمكن الاعتماد عليه من أجل تحقيق السلام الدائم.

ولذلك، ستواصل الجماعة الاقتصادية العمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في بناء القدرات لتمكين عناصر التغيير تلك، أي النساء والشباب، من أجل ضمان مشاركتهم على قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن ولتمكينهم من الاضطلاع بدور محوري في القيادة وصنع القرار.

كما أن ثمة حاجة للتعاون بين جميع هذه الأطراف الفاعلة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه إذا كنا نريد إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ وتهيئة الظروف اللازمة لازدهار التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة ملحة لإدراك أن تلك الحقائق المتغيرة للنزاعات في خضم الأبعاد المعقدة والمتعددة الجوانب في مجال منع نشوب النزاعات تستدعي تحولا جذريا في استجابتنا. وهذا هو السبب الجذري للنهج الجديد والمبتكر الذي جعل الاتحاد الأفريقي وأركانه الرئيسية، ألا وهي، الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، يحاولون اعتماد سبل أخرى وحلول محلية في سياق معالجة قضايا السلام والأمن.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل، فإن أفريقيا تتجه نحو تمويل جزء كبير من عملياتها للحفاظ على السلام فيما تتوقع الحصول على المساعدة من هذه الهيئة، التي تتولى المسؤولية عن صون السلام والأمن في العالم. ولا يزال حشد موارد يمكن التنبؤ بها لإيجاد حلول مناسبة للتحديات أمرا مهما في استكمال الجهود التي سيجري بذلها.

وفي إطار مبادئ التفويض والتكامل والتضامن، يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الكيانات الإقليمية معا لتنسيق ومواءمة تدخلاتهم في مجال منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية لها. وأود أن أوضح بعض مجالات التعاون والعمل المشترك المضطلع به في إطار الترتيبات الإقليمية مع تقديم العديد من الأمثلة التي أسفرت عن نتائج ملموسة.

فقد أُحرز تقدم بالفعل من خلال العديد من جهود الوساطة والمساعي الحميدة والبعثات السياسية التي خففت حدة الأعمال العدائية ونجحت في الآونة الأخيرة في تسوية أزمات سياسية. وتشمل التطورات الإيجابية الأخيرة التي حدثت بفضل الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية تعاون الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول المجاورة في دعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان لفريق الميسرين – المؤلف من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وجهات فاعلة من البلدان المجاورة، وكذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه العملية، دور أساسي في تنفيذ خريطة الطريق المنصوص عليها في المبادرة الأفريقية وفي التخفيف من حدة التوترات مع الجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى

إبرام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشهدنا انتقالا سلميا للسلطة للمرة الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تغييرات إيجابية. وبعث الحوار الوطني الذي اختُتم للتو في الكاميرون أملا جديدا في حل الخلافات التي تؤثر على المجتمعات المحلية. وفي هذه المرحلة، من المهم الإشارة إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على وشك الانتهاء من إصلاح مؤسسي سيعزز قدرة آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا بهدف مواءمتهما مع الهيكل القاري. فهاتان الهيئتان تواجهان حاليا تحديات جمة كما أن مستوى تدخلهما يقف عند حده الأدنى على الرغم من ميزتهما النسبية المتمثلة في القرب من مسرح العمليات.

وتشمل العراقيل التي تقف في طريقهما عملية صنع القرار والافتقار إلى الموارد البشرية واللوجستية والمالية. ولذلك، فإن ثمة حاجة ماسة إلى بناء قدراتهما لتمكينهما من تنفيذ تدخلات سريعة في حالات الطوارئ، وهو أمر غالبا ما يعوقه الطابع الشاق لعملية صنع القرار التي تقتضي الحصول على الضوء الأخضر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات قبل تنفيذ أي مهمة.

ولمواجهة هذه التحديات، تحث الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا شركاءنا الاقتصاديين والماليين على تعزيز قدرات آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا على غرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أو مجلس الأمن. وللإسهام في هذه المبادرات، ستواصل الجماعة الاقتصادية الضغط من أجل عقد اجتماعات عادية لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا خلال مؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات، مع ضمان تقديم تقارير عن عمله على أساس يومي للاسترشاد بها في القرارات التي يتخذها رؤساء الدول وللتحفيز على العمل إذا لزم الأمر.

وتثني الجماعة الاقتصادية على الأمم المتحدة لاعترافها بالدور المكمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في التسوية السلمية للمنازعات. وينيط إصلاح الاتحاد الأفريقي دورا أكثر أهمية بالجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتراعي عملية إصلاح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كل هذه التغييرات والمساهمات والمسؤوليات الجديدة المنوطة بها. وتقدر الجماعة الاقتصادية الدعم التقني المقدم من الاتحاد الأفريقي لنظامنا للإنذار المبكر، والذي سيساعده في الوصول إلى مستوى تشغيل الهيئات الإقليمية الأخرى ويمكنه من الاضطلاع بولايته.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على الالتزام القوي من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأهمية الاستثمار في منع نشوب النزاعات والاعتماد على الدبلوماسية الوقائية – بدلا من استخدام القوة – في جهود الوساطة باعتبارها السبيل الممكن الوحيد المؤدي إلى تسوية النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بياي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فاطمة محمد.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وبتوجيه الشكر لكم ولجمهورية جنوب أفريقيا على إدراج هذا البند المهم المتعلق بالسلم والأمن في أفريقيا في جدول أعمال مجلس الأمن، مع التركيز على الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات. كما أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية المستنيرة، لا سيما تلك المعنية بتسليط الضوء على دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية والكيفية التي يمكننا بها الاستفادة من البرامج والمبادرات ذات الصلة لتعزيز الانخراط بشكل أفضل.

إن التهديدات المعاصرة للسلم والأمن في قارتنا، وفي الواقع على الصعيد العالمي، معقدة ومترابطة للغاية، مع ما لها من عواقب واسعة النطاق، بحيث لا يمكن لأية منظمة بمفردها أن تنجح في توفير الحلول المناسبة. ومن ثم فإن حجم وتعقيد التحديات التي نواجهها اليوم يتطلبان تسخير الجهود الجماعية لكل أصحاب المصلحة منا. في هذا السياق، فإن مركزية الدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة لصنع السلام تصبح أمراً لا غنى عنه في جهودنا من أجل السلام.

لذلك تكتسي مناقشة اليوم أهمية أكبر لأن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات لا يزالان يمثلان أولوية استراتيجية بالنسبة لنا جميعاً. إنهما يوضحان تمامًا سبب وجود تعددية الأطراف ومختلف المنظمات التي تنبثق عنها. وفي وقت يتم فيه التشكيك في مصداقية منظمتنا، يمكن أن تكون هذه المناقشة بمثابة أساس لتسخير التزامنا الجماعي بتكريس قدر أكبر من الاهتمام لأداة الوقاية، التي تظل إلى حد بعيد الأكثر نفعاً على المدى الطويل، ولكن لسوء الحظ هي الأقل حصولاً على الموارد.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، اسمحوا لي أن أوضح النقاط الرئيسية الثلاث التالية.

أولاً، نظرًا للميزة النسبية الواضحة للاتحاد الأفريقي في هذا المجال، فقد اعتمد الاتحاد على مدار العقود الماضية العديد من الأدوات والآليات والوثائق السياسية لتعزيز قدراته الوقائية. ونتيجة لذلك فإن أفريقيا مجهزة تجهيزًا جيدًا، ضمن هيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والهياكل المماثلة له المصممة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار.

لقد بُني هيكل السلم والأمن الأفريقي على سلسلة متصلة تبدأ من الترقب والوقاية وتمر بإدارة الصراعات وحلها وتصل إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، والتعمير والتنمية. وكما يعلم المجلس فإن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو المركز العصبي لهيكل السلم والأمن الأفريقي. منذ أن بدأ تشغيل المجلس في عام ٢٠٠٤ أنجز الكثير وحقق مكاسب كبيرة في معالجة وحل النزاعات في القارة.

الركيزة الأخرى لهيكل السلم والأمن الأفريقي هي فريق الحكماء، والذي يشكل جوهر الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأفريقي. منذ تأسيس الفريق في عام ٢٠٠٧ ساهم بشكل كبير في تعزيز الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا. وينبثق من هذا الفريق عدد من الترتيبات لدعم المنصات الفرعية، بما في ذلك منصة الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الآليات الإقليمية المشاركة في الدبلوماسية الوقائية.

في إطار تعزيز الدبلوماسية الوقائية أود أن أشير إلى أن لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي الآن وحدة فعالة لدعم الوساطة والتي تعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على جميع جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتقدم لها الدعم الممكن التنبؤ به والمستدام. علاوة على ذلك، فإن جهود صنع السلام والدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي يدعمها أيضا مبعوثون خاصون وممثلون خاصون وممثلون ساميون و ١٣ مكتب اتصال وبعثة في جميع أنحاء القارة.

وفي حين تم إحراز بعض التقدم في تعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية وبدعم قوي من الأمم المتحدة، يجب أن نقر بأن هناك عدداً من التحديات التي ما زالت تقوض قدرتنا على الاضطلاع الفعال بولايتنا، وأبرزها إمكانية الحصول على مداخل مناسبة إلى الحالات المتوترة المحتمل أن تتطور إلى صراعات عنيفة.

النقطة الثانية التي أود توضيحها هي أهمية الشراكات الاستراتيجية. وفي الحقيقة فإن التعاون بين الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية وآلياته الإقليمية مع الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في مختلف الأطر، يعالج ويحل صراعات

ويكتسب زخماً تدريجياً، مسترشداُ في ذلك بأحكام هيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي وهيكل الحوكمة في أفريقيا.

إن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، الموقّع في نيسان/أبريل ٢٠١٧، يقوم على أساس الإقرار المتزايد بأن وجود شراكة أقوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هو ضرورة استراتيجية في عملية التصدي المبكر وبشكل متماسك وحاسم لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها. إضافة إلى ذلك، فإن تعميق الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال اجتماعهما الاستشاري السنوي، هو دليل على التقدم الهائل الذي تم إحرازه في تعزيز جهودنا الجماعية للتصدي لتحديات السلم والأمن المعقدة في أفزيفيا.

المشاورات الوثيقة بين المجلسين وتنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن تعمل على تحسين تقديرنا المشترك للتحديات التي نواجهها وتزيد من فعالية أدوات التصدي لدينا، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية .

وأود أيضا التشديد على حقيقة أن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ لديها رؤية لأفريقيا مسالمة ومزدهرة ومتكاملة، والتي تتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتمشيا مع روح خطة عام ٢٠٦٣ يقوم الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مشروعه الرائد بشأن إسكات دوي المدافع في القارة.

وأود في هذا الصدد أن أثني على المجلس للإسهام الذي قدمه في هذا الجهد باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) في وقت سابق من هذا العام، والذي يدعو، في جملة أمور، إلى حشد الأمم المتحدة ووكالاتها لدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الهدف النبيل المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. النتائج التي تحققت حتى الآن من هذا التعاون ملموسة للغاية، وسوف يتفق المجلس معي في أنه لا يمكن لمنظمتنا أن تتوقع بشكل واقعي أن يكون لها تأثير إيجابي على الأرض إلا من خلال مضافرة خبراتنا ومواردنا الجماعية والاستفادة من مزايانا النسبية والعمل بشكل تعاوني.

نقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بأهمية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام التي لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. فلا يمكننا حقًا معالجة القضايا الحيوية لضمان السلام المستدام إلا من خلال كفالة قيامهم بأدوار صنع القرار، ليس في حل النزاعات فحسب بل وأيضًا في الوساطة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات السلام. وقد أنشأت مفوضية الاتحاد الإفريقي من جانبها منابر لتمكين المرأة في السلم والأمن مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وهي شبكة من النساء الوسيطات. اجتذبت هذه الشبكة العديد من الشابات الوسيطات، واللائي تم تدريب عدد كبير منهن ويجري نشرهن في بعض مناطق الصراع وما بعد الصراع لمرافقة العمليات السياسية في العديد من البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهودنا لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، اجتمعنا للمساعدة في إطلاق الحركة النسائية الأفريقية المسماة شبكة القيادات النسائية الأفريقية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. كذلك أطلق الاتحاد الأفريقي مؤخراً مبادرة ”الشباب من أجل السلام“، والتي تهدف إلى تمكين الشباب وإشراكهم في عمليات السلام في القارة.

وفي هذا الصدد، عيّن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مبعوثة خاصة للشباب، وهي شابة لديها الخبرة والالتزام الضروريين وقد خاطبت المجلس مؤخرا (انظر S/PV.8629). كما أننا نجري مشاورات إقليمية مع الشباب الأفريقي من أجل زيادة حشد جهودهم نحو بناء السلام في القارة.

إننا في مساعينا هذه ندرك دائمًا المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء عن منع نشوب الصراعات وحلها وكذلك حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الأفريقية والقانون الدولي ذات الصلة. ومن هذا المنطلق أود أن أبرز هنا إطلاق الحوار الوطني الكبير في الكاميرون، والمكرس لإيجاد حل وطني داخلي للأزمة التي تؤثر على بعض أنحاء البلاد. نحن نرحب بهذه المبادرة لأننا مقتنعون بأن المبادرات المحلية التي يقودها الناس لديها فرصة أفضل للتوصل إلى حل دائم، بروح التوفيق، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والوئام والوحدة الوطنية. وفي هذا السياق، فإن جهودنا الجماعية لصنع السلام في السودان وجنوب السودان وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي والساحل ومنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، جديرة بالثناء وينبغي دعمها بغية تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة.

في الختام، لا غنى عن الوساطة كجزء من الدبلوماسية الوقائية في حل الأزمات والنزاعات. وتحسين التحليل والتقدير المشركين للتحديات التي نواجهها خطوة أولى مهمة للقيام باستجابات متسقة وفعالة ومناسبة من حيث التوقيت لحالات النزاع والأزمات في أفريقيا. وفي هذا السياق، فإننا نحتاج إلى استخدام جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية ومن بينها المساعي الحميدة والممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين لتعزيز النهج الجماعي.

ورغم المكاسب التي تحققت، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز فعالية الدبلوماسية الوقائية. لذلك أود أن أشدد على أهمية استمرار بذل الجهود الجماعية والمتضافرة للتصدي للتهديدات القائمة والناشئة وأهمية الشراكات والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك المشاركة المستمرة لجميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك النساء والشباب، في عمليات صنع القرار المتعلقة بتعزيز السلام والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكننا أن نتوقع بشكل واقعي أن يكون لنا تأثير إيجابي وأن نتوصل إلى حلول دائمة لضمان السلام المستدام، إلا من خلال تجميع جهودنا الجماعية وخبراتنا ومواردنا وتقييم مزايانا النسبية والعمل بشكل تعاوني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.